الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية العاشرة (2025 – 2027) – السنة الأولى 2025 - الدورة البرلمانية العادية (2024 – 2025) – العدد: 11

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 2 ذو الحجة 1446
الموافق 29 ماي 2025

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 محرم 1447
الموافق 29 جوان 2025

فهرس

1 ـ **محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة**..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2 ـ **ملحق**..... **ص** 29

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 2 ذو الحجة 1446
الموافق 29 ماي 2025

الرئاسة: السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

في مستهل هذه الجلسة الأولى من نوعها في بداية الفترة التشريعية (2025/2027)، يطيب لي أن أتوجه إليك السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة، وإليكم السادة الوزراء الأفاضل، كل واحد باسمه ومقامه، بأجمل عبارات الترحيب، تشمل مساعديكم، كما أتوجه إلى زميلاتي وزملائي بأصدق عبارات التحية والتقدير، وللأسرة الإعلامية بكل مشاعر المودة؛ وقبل الخوض في الموضوع، بودي، السيدة الوزيرة، أن أعرض عليك مقترح المبادرة معا، فيما بين مصالح مجلس الأمة، ومصالح دائرتكم الوزارية، للقيام بعملية وجاهية، إحصائية، شاملة لمجموع الأسئلة الكتابية والشفوية العالقة، وذلك لتحيينها وحوصلتها بما يتواءم مع المهام الرقابية المنوطة بمجلس الأمة، وفقا للأحكام الدستورية والقانونية الناظمة لآليات الرقابة ذات الصلة، قصد إضفاء مرونة وظيفية، تفضي بالضرورة وتدريجيا لمعالجة توافقية لهذا الإشكال.

يتضمن جدول أعمالنا طرح تسعة أسئلة شفوية تخص أربعة (4) قطاعات وزارية وهي: التربية الوطنية، الأشغال العمومية، النقل، والصحة.

فنشرع، استنادا إلى أحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، والمواد 93 إلى 99 من النظام الداخلي لمجلس الأمة في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة.

البداية بقطاع التربية، وأدعو لهذا الغرض السيد مراد لكحل، عضو مجلس الأمة، إلى التفضل لطرح السؤال الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل، والوفود المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،
السلام عليكم.
السيد وزير التربية الوطنية المحترم،
لاشك أن توفير الجو الملائم للتمدرس وتحسين ظروف المتمدرسين هي عوامل مهمة لتحسين الأداء التربوي، ونجاح العملية التعليمية التعلمية، وإن من أكبر المشاكل التي تعيق ذلك هي مشكل الاكتظاظ داخل الأقسام، والذي بات هاجسا يؤرق الأستاذ والأولياء معا، مما يدفع بالمعلم إلى التركيز على الكم والإلقاء، بغية شغل التلاميذ ما أمكن، متجاوزا ـ تحت طائلة الإكراه ـ الجودة التعليمية الموصى بها، والتي تبقى بعيدة التحقيق في ظل مناخ غير صحي تربويا وتعليميا.

وإن ما يصلنا يوميا من انشغالات في هذا الباب، وما لمسناه في الواقع من امتلاء الأقسام عن آخرها ـ خاصة الطور الابتدائي منها ـ يجعلنا نتوجس خيفة مما هو آت ونحذّر من تداعيات ذلك على عملية التحصيل وجودة التعليم، خاصة في ظل اعتماد منهج المقاربة بالكفاءات والذي يتطلب أعمالا جماعية وأنشطة وأساليب تحتم علينا تقليل عدد المتمدرسين في الفصل الواحد، وإذا لم يؤخذ هذا الأمر مأخذ الجد من قبل الجهات المختصة والتي لابد لها من مخطط ونظرة استراتيجية استشرافية، فإن الأمور ستتجه إلى مزيد من التعقيد وسنصدم بواقع أكثر تشابكا خاصة في ظل النمو الديمغرافي المتزايد وما تشهده المدن من إنشاء تجمعات سكنية جديدة.

وعليه، فسؤالنا كالآتي: ما هو مخططكم المستقبلي الذي تسعون من خلاله إلى القضاء على الاكتظاظ داخل الأقسام والحد من تفاقم هذه الظاهرة؟ وهل ستتجهون إلى استحداث خارطة فيما يخص إنشاء مؤسسات تربوية جديدة موزعة وفقا للأولويات عبر مختلف ربوع الوطن؟
شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة الآن إلى السيد وزير التربية الوطنية، فليتفضل.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة الفاضلة، الوزيرة،
السادة الوزراء،
السادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،
السادة أعضاء أسرة الإعلام،
السادة إطارات مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد الزميل عضو مجلس الأمة على طرحه لهذا السؤال، وأشكره أيضا على انشغاله بالقضايا المتعلقة بالتربية الوطنية، ونعتقد أن هذا الملف المتعلق بتوفير الظروف المثلى للتمدرس، ما يتعلق أساسا بتوفير الهياكل اللازمة لاحتضان أبنائنا التلاميذ، هذه واحدة من أهم الملفات التي نشتغل عليها ضمن ما أسميناه بجودة التعليم، وهذه واحدة من الملفات المهمة التي تشتغل عليها وزارة التربية الوطنية، وتبذل في ذلك مجهودات مهمة من أجل، طبعا، القضاء على هذه الظاهرة، والأكثر من ذلك، ليس القضاء فقط على ظاهرة الاكتظاظ وإنما توفير هياكل تستجيب لمتطلبات جودة التعليم، الآن، الهياكل التي نحن نبنيها، تبنيها وزارة التربية الوطنية، وضعت لها نظاما خاصا يعرف بنظام النمطية، يتطلب هذا النظام أن يتم بناء الهياكل وفق نمطية معيّنة، هذه النمطية تستجيب لأهداف جودة التعليم التي سطرتها وزارة التربية الوطنية، وطبعا، تتعلق هذه الأهداف أساسا بعدد التلاميذ الموجودين، بطريقة الجلوس، بنوع التجهيزات، بقابلية هذه الهياكل لأن تستجيب لمتطلبات التطور التقني والتطور التكنولوجي، هذه أهداف سطرتها وزارة التربية الوطنية وتشتغل عليها في المشاريع الجديدة.

إسمح لي السيد عضو مجلس الأمة، واسمحوا لي السادة أعضاء المجلس الموقرين، أن أشير إلى أن حظيرة الهياكل المدرسية في وزارة التربية الوطنية، حاليا، تتوفر بعنوان السنة الدراسية (2024 ـ 2025)، عبر ولايات الوطن على العدد الآتي:

ـ 20838 مدرسة ابتدائية،
ـ 6108 متوسطة،
ـ 2755 ثانوية،

تضاف إليها مشاريع الهياكل المتوقع استلامها للدخول المدرسي (2025 ـ 2026)، التي تتمثل في 497 مدرسة ابتدائية و234 متوسطة و112 ثانوية، دون الإشارة – طبعا – إلى المشاريع التي هي في طور الإنجاز، وأحب أن أشير، بكل دقة، إلى أن

هناك بعض الإشكالات المتعلقة بعملية بناء الهياكل، هذه تتصدى لها وزارة التربية الوطنية من خلال ـ طبعا ـ التنسيق مع مجمل القطاعات ذات الصلة؛ ترتبط هذه الإشكالات، أساسا ـ كما ذكرها زميلي العضو المحترم ـ بالأحياء الجديدة أو ما تسمى بالأحياء المدمجة، يشترط القانون أن تكون مترافقة بالهياكل اللازمة، الهياكل المدرسية وحتى الهياكل الصحية اللازمة، وأحيانا لا يتم الالتزام بهذه المسألة فيؤثر ذلك على حسن توزيع الخريطة المدرسية؛ كما أن هناك بعض المشاريع التي عرفت تعثرا على مستوى بعض الولايات، طبعا، تعثرات تقنية، تعثرات تتعلق بالأرضيات، إلى غير ذلك، هذه مشاريع تشتغل وزارة التربية الوطنية على استيفائها وعلى الانتهاء منها.

الآن، لدى وزارة التربية الوطنية الخريطة واضحة، أين توجد مناطق الاكتظاظ على المستوى الوطني، وأين ترتفع هذه النسبة، طبعا، العملية عادية والهياكل عادية.

الآن، ماهي الحلول التي تتخذها وزارة التربية الوطنية لمعالجة مشكل الاكتظاظ في مؤسساتنا التربوية؟

تشتغل الوزارة على بناء الهياكل الجديدة وتعزيز القطاع بهياكل جديدة وفق الحاجة التي تتطلبها كل منطقة، وطبعا أنتم تعلمون أن هذه المسألة مرتبطة بالإمكانات المالية المتوفرة، وموازاة مع ذلك، تعتمد ـ طبعا ـ وزارة التربية الوطنية على الحلول الآتية:

– إعادة التقطيع الجغرافي في المؤسسات التعليمية،

– اعتماد نظام الدوامين الجزئي أو الكلي في جميع المدارس الابتدائية، وحتى في المتوسطات عند الاقتضاء،

– إنشاء أفواج تربوية متنقلة، ما تسمى بالأفواج الدوارة،

– استغلال المحلات المتخصصة في المتوسطات والثانويات ـ طبعا ـ هو استغلال لمؤسسات أخرى حين لا يكون فيها ضغط، نستغل بعض الحجرات لفائدة مؤسسات أخرى، حتى لو لم تكن من الطور التعليمي نفسه،

– فتح ملحقات بالمؤسسات التعليمية المجاورة،

– توفير النقل والإطعام للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مؤسساتهم، وهذا ربما من الحلول الثانوية،

– إنجاز أقسام توسعة ببعض المؤسسات التعليمية، وهي حلول موضوعية تضمن التمدرس لكل التلاميذ ـ طبعا ـ ما نشير إليه أيضا هو أنه في برامج الدولة وفي مجهودات الدولة حينما نقوم بعملية إحصائية عبر السنوات ـ طبعا ـ هناك تطور في محفظة وزارة التربية الوطنية، من حيث عدد الهياكل المدرسية الموجهة للاستغلال، إلا أن هذه المحفظة لم تحقق بعد الغرض الكلي والنهائي منها، مازال لدينا مؤسسات، مازال لدينا هياكل تعاني من الضغط المسجل في هذه المؤسسات، وتشتغل وزارة التربية الوطنية على التعامل مع هذا الملف بكل جدية لازمة، ونسير ـ إن شاء الله ـ لتحقيق الأفضل لأبنائنا.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أتوجه إلى السيد مراد لكحل، إذا كان لديه تعقيب في الموضوع، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: السيد الوزير، بارك الله فيك، ليس لدي تعقيب.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل، يبدو لي أن الرسالة، السيد الوزير، مرت بسلاسة، وأن السيد مراد لكحل ـ وهو ليس بالسهل ـ لما يطرح أسئلته يحب التعقيب، لكن اليوم يبدو لي أن الجواب كان واضحا، بارك الله فيكم.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الثاني بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، وهو موجه من طرف السيد دحان عامري، فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، الفاضل،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بهذا السؤال الشفوي إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم.

إن التوظيف في قطاع التربية الوطنية بنظام التعاقد يعدّ استثناء، غير أنه في السنوات الأخيرة تحول إلى قاعدة ثابتة،

وأصبح المقياس الوحيد للظفر بمنصب أستاذ هو أقدمية الشهادة، بغض النظر عن الكفاءات التي يمتلكها المترشح، والتي لا يمكن تقييمها إلا عن طريق مسابقة كتابية أو شفوية، لنضمن بهذه الطريقة الحصول على منتوج متمكن ومتكون قادر على توصيل الرسالة المنوطة به، وهي التحصيل العلمي الجيد لأبنائنا، خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي، الذي أصبح يعاني فيه التلميذ من نقائص فادحة، خاصة في مادتي الرياضيات واللغة العربية عند نهاية المرحلة التعليمية.

وعليه السؤال هو:

– ما أسباب عدم تمكن الوزارة الوصية من تنظيم مسابقات خارجية لتوظيف الأساتذة تسمح باختيار أحسن الكفاءات المتكونة؟

– لماذا لا يتم إعادة فتح المعاهد التكنولوجية المتخصصة في التربية والتعليم التي كانت تقدم منتوجا متكونا خاصة للمدارس الابتدائية؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته مجددا.

شاكر للزميل المحترم، عضو مجلس الأمة، هذا السؤال أيضا، وهو كذلك من الأسئلة ـ في الحقيقة ـ المهمة داخل قطاع التربية الوطنية، والتي تلامس أيضا موضوعا مهما في التربية الوطنية يتعلق مباشرة بجودة التعليم، ونحن نعتقد بأن حسن اختيار الكفاءات المتخصصة في التدريس، هذا واحد من العوامل المهمة لضمان جودة التعليم، كلما تم اختيار الأستاذ بطريقة علمية، بطريقة موضوعية، تحقق لنا معيار الكفاءة اللازمة في هذا الأستاذ، كلما كان ذلك ضروريا ومنتجا للهدف المباشر الذي هو تحصيل تعليم ذي جودة.

الآن، طريقة التوظيف في قطاع التربية الوطنية، أنتم تلاحظون بأنه في السنوات الأخيرة اعتمدت وزارة التربية الوطنية على أسلوب التعاقد من خلال المنصة التي تم إعدادها لذلك، رغم أن المنصة تم إعدادها بطريقة تتطلب ترتيب المترشحين، ويكون بناء على توافر مجموعة من الشروط وليس شرط الأقدمية في الشهادة فقط وإنما مجموعة من الشروط المطلوبة، اعتُمد هذا النظام في ظل ظروف خاصة كانت تمر بها البلاد، لم يكن مسموحا ولم يكن من الممكن تنظيم مسابقة آنذاك، لكن حتى بعد انتهاء الجائحة في بلادنا، بقي مدة سنتين، الوزارة مستمرة في نظام التعاقد تحضيرا للانتقال أو العودة إلى الأسلوب العادي، الذي هو أسلوب المسابقة، على أساس أن المسابقة هي الطريقة المعتمدة والوحيدة المنصوص عليها في قانون الوظيفة العامة والتي تحقق تكافؤ الفرص، وتحقق ربما الهدف المرجو من تباري، يعني، تنافس الكفاءات الموجودة التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة.

إسمحوا لي السادة الأفاضل أن أشير إلى أن قطاع التربية الوطنية ـ طبعا ـ هو واحد من قطاعات الوظيفة العمومية، في عملية التوظيف، يخضع لما ينص عليه قانون الوظيفة العمومية، الذي يشير إلى المسابقة أساسا، وقانون الوظيفة العمومية يشير أيضا إلى مسألة هامة، هي أن القطاعات تحكمها قوانينها المرجعية في بعض المسائل المتعلقة باختيار المترشحين.

قطاع التربية الوطنية يحكمه القانون التوجيهي للتربية الوطنية والذي يركز على ضرورة أن يكون الأستاذ على درجة من الكفاءة، تضمنها طريقة التكوين المعتمدة، ولذلك في قطاع التربية الوطنية كانت المؤسسات التي تضمن تكوين الأساتذة هي المعاهد التكنولوجية سابقا، ثم بعد ذلك في إطار تجديد أساليب التكوين وضمان جودة التعليم داخل قطاع التربية الوطنية، لجأت الوزارة إلى طريقة أخرى بالشراكة مع وزارة التعليم العالي ـ طبعا ـ كان الهدف هو الاستفادة من الخبرة الموجودة لدى وزارة التعليم العالي لتكوين الأساتذة الذين سيشرفون على تكوين تلاميذنا، داخل مدارسنا، داخل قطاع التربية الوطنية، فتم التحول من المعاهد التكنولوجية إلى المدارس العليا للأساتذة، هو مشروع، في الحقيقة، مهم مع وزارة التعليم العالي، أين تم إنشاء المدارس العليا للأساتذة لتكوين الأساتذة، يعني

لتكوين المتكونين، لتكوين الأساتذة الذين سيزاولون التعليم داخل قطاع التربية الوطنية.

أشير لكم أيضا إلى أن هذا المشروع، الذي هو إنشاء المدارس العليا، لم يتم إنشاء المدارس العليا الكافية واللازمة، التي تغطي الاحتياج الكلي لقطاع التربية الوطنية، وهو ما يستدعي بالضرورة إكمال النقص بأسلوب آخر ـ طبعا ـ في المدارس العليا حينما يتخرج المتكونون في المدارس العليا يوظفون مباشرة داخل قطاع التربية الوطنية وهذا هو الاتفاق الموجود ما بين الجهات الثلاث.

المنتوج التكويني، كما نسميه، منتوج تكوين المتخرجين من المدارس العليا غير كاف، ما هو الحل؟! الحل هو فتح المجال للتوظيف الخارجي ـ كما يسمى ـ إما عن طريق المسابقة أو عن طريق التعاقد؛ التعاقد هو حل استثنائي ـ أتفق معكم السيد عضو المجلس ـ أن هذا التعاقد هو أسلوب استثنائي وحل ثانوي، والحل الرئيسي هو المسابقة، لكننا نحن الآن نشتغل مع وزارة التعليم العالي على توسيع عدد المدارس العليا، لأن المدارس العليا تُخرّج لنا أساتذة متخصصين في التدريس، وقد عملنا مع وزارة التعليم العالي على منحها دفتر شروط أعدّه المجلس الوطني للبرامج الذي هو مؤسسة تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، حدّد من خلاله الملامح التي نريدها في الأستاذ، الملامح المهنية التي نريدها في الأستاذ وأعطيناها لوزارة التعليم العالي للمدارس العليا من أجل أن تكوّن لنا أساتذة بهذه الملامح.

نحن نرغب في أن نكتفي في صناعة الأساتذة الذين يدرسون في وزارة التربية الوطنية من خلال المدارس العليا، ولكن في انتظار تحقيق هذا الاكتفاء، سنكمل ونواصل التوظيف من خلال التوظيف الخارجي عن طريق المسابقة، سنعود إلى المسابقة لتتمة هذا النقص الموجود، ولكن أؤكد مرة أخرى أن هدفنا لضمان جودة التعليم هو التركيز على المنتوج الذي توفره لنا المدارس العليا للأساتذة، وإذا كانت هناك حاجة لتوظيف خارجي سيكون عن طريق المسابقة ـ إن شاء الله ـ شكرا لكم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أدعو السيد دحان عامري، إن كان يريد التعقيب أن يتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: شكرا للسيد الرئيس الفاضل، شكرا معالي الوزير على هذا الرد وعلى هذه الإجابة، فقط أوّد أن أشير إلى أن هناك طرائق تدريس حديثة، وهذه الطرائق أثبتت نجاعتها بالنسبة للعملية التعليمية التعلمية للتلميذ، وحبذا لو أن هذه الطرائق يستفيد منها المتخرج أو المتكون الذي يلج مهنة التعليم، وكما تعلمون ـ السيد الوزير ـ بأن الأستاذ المتكوّن لابد له من شقين:

الشق الأول، أن يكون شقا تربويا متعلقا بتعامل الأستاذ مع تلاميذه داخل القسم، من خلال المناهج التربوية المختلفة، والشق الآخر هو شق بيداغوجي خاص بالعملية التعليمية في حد ذاتها، من خلال معلوماته، إلى آخره.

فهذا الربط بين الشقين والذي هو ـ في الحقيقة ـ يؤدي إلى إنتاج أستاذ، إن صح التعبير، كفء وملم بمهنته، لابد أن تأخذ هذين المعيارين ولابد أن يكون مساره في اتجاه، إما المدرسة العليا للأساتذة أو معهد تكنولوجي للتربية خاص بالتعليم الابتدائي، وأنا ألحّ هنا على التعليم الابتدائي، لأن التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي يتمكن من آليتين، آلية الحساب وآلية اللغة، الكتابة والحساب، فهذا هو الذي يكوّن له قاعدة صحيحة من أجل مواصلة عمليته، لهذا فالطرائق التعليمية الجديدة وتحصيلها، إلى آخره، غير موجودة عند الكثير من الذين تحصلوا على تعاقدات، فمنهم من تخرج منذ 15 سنة، إلى آخره، فطريقة أو طرائق التدريس لم يستفد منها، رغم أن وزارة التربية ـ وهي مشكورة على ذلك ـ تفرض بعد حصول الأستاذ على المنصب أن يوجه إلى التكوين من خلال حجم ساعي معيّن.

على كل حال ـ سيادة الوزير ـ نتمنى أن يتجسد هذا أو ذاك من أجل صالح أبنائنا؛ وشكرا لكم مرة أخرى. شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد دحان عامري، السيد الوزير إن كان لديكم رد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرا مرة أخرى للسيد عضو مجلس الأمة على هذه الإضافة المهمة والمحترمة، إسمح لي زميلي أن أشير إلى أنه بخصوص المعاهد التكنولوجية، حينما اعتمدت وزارة التربية الوطنية اللجوء إلى المدارس العليا للأساتذة ـ طبعا ـ المعاهد التكنولوجية الآن تستغل في وظائف أخرى من بينها ضمان التكوين

المستمر لجميع موظفي التربية، سواء كانوا أساتذة أو من الأسلاك الأخرى التي تحتاج إلى تكوين، ونظرا لأن عدد المعاهد التكنولوجية لم يكن كافيا، بادرت وزارة التربية الوطنية لإنشاء معاهد جديدة تدخل حيز الخدمة لضمان التكوين المستمر لجميع موظفي التربية الوطنية، وتبقى المدارس العليا تمارس عملية تكوين الأساتذة، في تكوين الأساتذة، ما طرحتموه، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، من ازدواجية في العملية التكوينية متكفل به من خلال دفتر الشروط الذي تم إعداده بـ 13 كفاءة مهنية، تشكل الكفاءات المطلوبة في هذا الأستاذ المتكون، تجمع ما بين المواد العلمية للتخصص العلمي للأستاذ، وما بين المهارة الفنية المتعلقة بالجانب المنهجي البيداغوجي المهني.

أما بالنسبة للبرامج المدرسية وما يدرسه التلاميذ، هذه أيضا ورشة أخرى تشتغل عليها اللجان المتخصصة في هذا المجال، تحضيرا، إن شاء الله، لاستيفاء ما نريده من متطلبات جودة التعليم من حيث البرامج والمناهج، إن شاء الله، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أظن أن الانشغال الذي طرحه السيد دحان عامري، هو انشغال مشروع بلا شك، حيث إن بعض حالات التوظيف الاستثنائي يحتاج إلى مرافقة، مرافقة بالشروط التي ذكرتموها السيد الوزير، يعني، لا يتم إمضاء عقد مباشرة، والتعليم أو التوجه إلى المدرسة أو إلى القسم مباشرة للتعليم، لابد أن تتوفر شروط، وهذه الشروط ـ حتى يطمئن السيد عامري ـ موجودة وتوفرها وتفرضها الدولة في هذا الشأن.

بارك الله فيك السيد دحان عامري، وبارك الله فيك السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والكلمة إلى السيد يوسف لعراب ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي، زميلاتي، أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

متى يتم إنجاز مشروع إعادة تأهيل الطرق الولائية لولاية الطارف؟

أولا، الطريق الولائي رقم 111 من مدينة بوحجار إلى حدود ولاية قالمة عبر بلدية حمام بني صالح على مسافة 8 كلم.

ثانيا، الطريق الولائي رقم 105 وتكملة الطريق من قرية التفاحة ببلدية العصفور إلى غاية مدينة بوحجار على مسافة 19.5 كلم.

ـ بالإضافة إلى الطريق رقم 118 الرابط بين بلدية الشافية وقرية السد على مسافة 10 كلم.

سيدي الوزير، تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة للسيد وزير القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم، السيد يوسف لعراب عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بإنجاز مشروع إعادة تأهيل الطرق الولائية: الطريق الولائي رقم 111 من مدينة بوحجار إلى حدود ولاية قالمة، والطريق الولائي رقم 105، والطريق الولائي رقم 118 الرابط بين بلدية الشافية وقرية السد، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

فيما يخص الطريق الولائي رقم 111، يمتد هذا الطريق

الولائي على مسافة 42 كلم بين بلديتي بوحجار بولاية الطارف مرورا عبر بلدية حمام بني صالح وقرى ولاية قالمة إلى غاية التقاطع مع الطريق الوطني رقم 16 المؤدي إلى بوشقوف.

فيما يخص مقطع ولاية قالمة الممتد على طول 22 كلم، فإن 18 كلم منه في حالة حسنة و4 كلم في حالة متدهورة، وقد تم التكفل بها في إطار برنامج صيانة الطرق الولائية لسنة 2025، والأشغال قيد الانطلاق.

أما فيما يخص مقطع ولاية الطارف الممتد على طول 20 كلم، فإن 12 كلم منها في حالة حسنة، و8 كلم ـ كما تفضلتم ـ في حالة سيئة، وقد تم التكفل بمقطع منه بطول 2.6 كلم الواقع في إقليم بلدية حمام بني صالح، بعد إعادة هيكلة عملية برنامج سنة 2024 بمبلغ مالي قيمته 70 مليون دينار، والأشغال جارية حاليا بنسبة تقدم تقارب 60 ٪، ومن المرتقب الانتهاء من هذه الأشغال أواخر شهر جوان من العام الجاري، وسيتم اقتراح صيانة الشطر المتبقي والذي يمتد على مسافة 5.4 كلم، إلى غاية الحدود الإدارية لولاية قالمة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، بتقدير مالي بقيمة 244 مليون دينار.

فيما يخص الطريق الولائي رقم 105، يمتد هذا الطريق على مسافة 40 كلم بين بلدية بوحجار وبن مهدي انطلاقا من نقطة تقاطع الطريق الوطني 82 إلى غاية محور الدوران بمنطقة بورمانة الطريق الوطني 44 مرورا ببلدية عصفور. حيث إن 20.5 كلم في حالة حسنة و19.5 كلم في حالة سيئة، بعد إعادة هيكلة عملية قديمة كانت مدرجة في إطار برنامج إعادة إصلاح الأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية، تم تسجيل بداية هذه السنة عملية لصيانة مقطع من هذا الطريق الولائي بطول 1.5 كلم بقيمة 50 مليون دينار، والأشغال جارية حاليا، ونسبة تقدمها تقدر بـ 25 ٪، ومن المرتقب الانتهاء منها أواخر شهر جويلية من السنة الجارية؛ علاوة على ذلك، استفاد هذا الطريق خلال سنة 2025 من دراسة لتدعيم مقطع بطول 10 كلم، حيث إن الإجراءات الإدارية قيد التنفيذ لاختيار مكتب دراسات، وفور استلام نتائج الدراسة سيتم اقتراح، في إطار برنامج سنة 2026، تسجيل مشروع صيانته، بما فيها معالجة 3 انزلاقات للتربة بقيمة تقدر بـ 500 مليون دينار.

فيما يخص المقطع المتبقي الذي يقدر بـ 8 كلم، وتحسبا لأشغال الصيانة، سيتم اقتراح إجراء دراسة خبرة تقنية ضمن برنامج صيانة الطرق الولائية لسنة 2026، على أن يتم اقتراح تسجيل عملية الصيانة بعد الانتهاء من هذه الدراسة.

أما فيما يخص الطريق الولائي رقم 118، يمتد هذا الطريق على مسافة تقدر بـ 36 كلم، انطلاقا من نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم 84 (أ) بمنطقة الريغية مرورا بالطريق الوطني رقم 44 على مستوى بلدية بوثلجة، ثم بلدية بحيرة الطيور وبلدية الشافية إلى غاية قرية السد، حيث يتقاطع مع الطريق الولائي رقم 105، من بين هذا الطول الإجمالي توجد 26 كلم في حالة حسنة مقابل 10 كلم في حالة سيئة، وهو الجزء الممتد بين بلدية الشافية وقرية السد، وفي هذا الإطار، تم تسجيل العملية في إطار برنامج 2025 لمعالجة انزلاق التربة المسجل على مستوى بلدية الشافية، منطقة السد، حيث الإجراءات الإدارية جارية لاختيار المؤسسة التي ستكلف بإنجاز الأشغال.

أما الأجزاء المتبقية على طول 10 كلم، فسيتم اقتراح تسجيل عملية الصيانة كليا أو جزئيا حسب توفير الأغلفة المالية، وذلك ضمن مشروع قانون المالية القادم؛ تجدر الإشارة إلى أن المصالح التقنية لمديرية الأشغال العمومية للولاية عبر أقسامها الفرعية الإقليمية تواصل تنفيذ عملية الترميم والصيانة الدورية للمقاطع المتضررة، وذلك في حدود إمكانيات الدعم.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية على انشغالاتكم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على هذا الرد؛ أدعو زميلي السيد يوسف لعراب إن كان لديه تعقيب، أن يتفضل.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على عناصر هذه الإجابة، أولا، نعتذر لعدم حضورنا لمراسم استقبالكم يوم الإثنين الفارط، الأشغال ـ كما تعلمون ـ في ولاية الطارف وولاية عنابة، لمعاينة مشروع خط السكة الحديدية، المنجم الشرقي مقطع عنابة ـ بوشقوف، حول تقدم أشغال النفق، كما أشكركم على العناية بقطاع الأشغال العمومية وخاصة فيما يتعلق بالطريق الاجتنابي الذي اتخذتم فيه قرار يخص طريق مدخل بلدية العربي بن مهيدي ومدخل بلدية الطارف.

شكرا سيدي الوزير، بارك الله فيك، ووفقكم الله، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا زميلي المحترم؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، شكرا للسيد الوزير، بارك الله فيك.

فيه تفاهم وفيه رد إيجابي جدا، وأنا مسرور جدا بهذا الأمر، في بداية هذه الفترة التشريعية، جو رائع، شكرا سيدي الوزير، شكرا زميلي المحترم.

نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد بلعياشي ليطرح السؤال الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، الرجل الفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة، المحترمون،

السيدات والسادة زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السادة الإطارات العليا للدولة، المحترمون،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية المحترم:

طبقا لأحكام الدستور، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعد النقل بالسكك الحديدية بديلا اقتصاديا مهما لا مناص منه في بناء وتطوير الاقتصادات العالمية الراشدة، فالمشاريع الاستراتيجية التي انطلقت فيها الجزائر، لاسيما خط السكة الحديدية الكهربائي المزدوج الرابط بين شرق البلاد وغربها، انطلاقا من ولاية الطارف مرورا بعنابة، قسنطينة، سطيف، برج بوعريريج، بومرداس، الجزائر، البليدة، عين الدفلى، الشلف، غليزان، سيدي بلعباس وصولا إلى تلمسان، عبر 13 ولاية اقتصادية مهمة، سيكون له مردود اقتصادي مهم في القريب العاجل، لاسيما للحركة في نقل الإمدادات والبضائع ونقص التكاليف، تسهيل حركة المسافرين، الحد من حوادث المرور، رفع الضغط عن الطريق السيار شرق ـ غرب، وغيرها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وربط مناطق الوطن من شرقها إلى غربها.

كلها مكاسب ستعود بالفائدة والرقي لمواطنينا وشعبنا الأبي، وهي التزامات قوية في برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، كلها مكاسب تعود بالفائدة والرقي ـ كما قلت ـ وسؤالي، هو السيد الوزير:

متى سيتم الانتهاء الفعلي من جميع الأشغال ونشهد الافتتاح لهذا المشروع الاستراتيجي المهم؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بلعياشي؛ الكلمة الآن إلى السيد وزير القطاع للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكرام،

تحية مجددة.

في البداية، أتوجه بشكري الخاص إليكم السيد محمد بلعياشي عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بموعد الانتهاء وتسليم مشاريع السكة الحديدية للخط الشمالي شرق ـ غرب، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يمتد الخط الشمالي بالسكة الحديدية على طول الشريط الساحلي، حيث يعتبر العصب الرئيسي لشبكة السكة الحديدية للجزائريين، باعتباره نقطة انطلاق لمختلف الخطوط الاختراقية شمال ـ جنوب، كما يعبر هذا الرواق 22 ولاية بدءًا من الطارف، عنابة شرقا إلى تلمسان غربا على مسافة 1250 كلم، ويضم كذلك ملحقات بطول 572 كلم، بكثافة سكانية تقدّر بـأكثر من 20 مليون نسمة، أي ما يعادل 43 ٪ من إجمالي تعداد السكان بكامل الوطن؛ بالإضافة إلى إنجاز عدة محطات ومواقف وربط 9 موانئ. الهدف من التكفل بهذا المحور هو المساهمة في التخفيف من الضغط عن الطرقات مما سيسهم في الحد من حوادث المرور، تقليص أوقات السفر، وتحسين نوعية الخدمات والراحة للمسافرين، كما تفضلتم.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع سيسهم في تسهيل نقل البضائع والرفع من المبادلات التجارية، كما سيترتب عنه انعكاسات إيجابية عدة، على التنمية الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية كذلك للمدن والمناطق التي تعبرها، إضافة إلى خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات عدة.

كما لا يسعني إلاّ أن أنوه إلى أن المشاريع المبرمجة على هذا الرواق تشوبها عدة عراقيل توبوغرافية كلما اتجهنا نحو الشرق، ويعود ذلك لصعوبة التضاريس وهذا ما يفسر التباين للأغلفة المالية ومدة الإنجاز، فقد تم التكفل بهذا الخط في عدة مقاطع، منها ما تم إنجازها وتسليمها للشركة المكلفة بالاستغلال، حيث ساهمت في تطوير التنقلات لعدة مناطق، على غرار خط سطيف ـ القرزي، بلارة ـ جن جن، الثنية ـ تيزي وزو، بئر توتة ـ زرالدة، إضافة إلى كهربة شبكة السكة الحديدية بالضاحية الجزائر العاصمة، وربط مدينة بني صاف ومطار هواري بومدين الدولي، إلخ؛ ومنها ما هي في طور الإنجاز على سبيل الحصر: عنابة ـ رمضان جمال 90 كلم، الثنية ـ برج بوعريريج 175 كلم، العفرون ـ خميس مليانة 56 كلم، واد سلي ـ يلل 93 كلم، واد تليلات ـ تلمسان 132 كلم، وواد تليلات ـ وهران 25 كلم، وبني منصور ـ بجاية 87 كلم، علما أن عدة مقاطع هي في طور الإنجاز، بينما أخرى عرفت إعادة إطلاقها بعد توقفها لعدة أسباب، على غرار واد تليلات ـ تلمسان، وأخرى لا زالت متوقفة لعدم توفر الأغلفة المالية اللازمة. وفي هذا الإطار، تعمل الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة الإنجاز والاستثمارات في السكك الحديدية (L'ANESRIF) بصفتها صاحب المشروع المفوض حسب توفر الغلاف المالي، على رفع جميع العراقيل التي تعيق وتيرة الأشغال مع المتابعة الميدانية والدورية لمختلف مراحل الإنجاز، وذلك ضمانا لاحترام الآجال التعاقدية وتسليم المشاريع في آجالها المحددة، بما ينسجم مع طابعها الاستراتيجي ويمكن من تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها.

يجدر التذكير بأن هذه المشاريع الاستثمارية الجاري تنفيذها على المستوى الخط الشمالي للسكك الحديدية، تعد مكسبا نوعيا من شأنه توفير وسيلة نقل فعالة آمنة ومريحة لفائدة المواطنين، كما سيسمح بتقليص مدة السفر الحالية على مراحل، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى يستوجب أساسا إطلاق مشاريع جديدة ورفع التجميد عن المشاريع المسجلة وإعادة تقييمها، علما أن الغلاف المالي الإجمالي الخاص بتسجيل عمليات جديدة، وكذلك إعادة تقييم المشاريع المجمدة الخاصة بهذا الرواق تقدر بـ 704 مليار دينار، منها 212 مليار دينار بالنسبة لخط وهران ـ الجزائر العاصمة، 385 مليار دينار بالنسبة لخط الجزائر العاصمة ـ قسنطينة، و107 مليار دينار لخط قسنطينة ـ عنابة.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أذكّر بأن مشروع خط السكة الحديدية الشمالي ما هو إلا جزء من برنامج وطني شامل يهدف إلى تغطية جل التراب الوطني، حيث سجل خلال الخمس سنوات الأخيرة إنجاز ووضع قيد الخدمة 814 كلم من الخطوط الجديدة، كما أن رواق الهضاب العليا، انطلاقا من ولاية تبسة شرقا إلى ولاية سيدي بلعباس غربا على مسافة 1046 كلم، يوازي ويربط رواق الشمال، كما أنه يضفي أكثر تماسكا وتشاعبا وخدمة في مجال التنقلات عن طريق السكك الحديدية، حيث عرف هذا الخط تسليم عدة مقاطع على غرار المسيلة ـ بوغزول، تيسمسيلت، تيارت ـ سعيدة، وحال الانتهاء من إنجاز مقطع فرندة ـ تيسمسيلت 73 كلم، والمرتقب تسليمها خلال السنة الجارية، سيصبح هذا الرواق مستغلا بكامله.

وفي سياق دعم البنية التحتية الاستراتيجية للنقل المنجمي، نسجل توجها واضحا نحو تطوير وإنجاز محاور كبرى مهيكلة من أبرزها مشروع عصرنة ازدواجية إنجاز الخط المنجمي الشرقي الذي يمتد على طول 422 كلم، انطلاقا من ولاية عنابة وصولا إلى ولاية تبسة، والذي يعد شريانا حيويا لدعم النشاط المنجمي في شرق البلاد، وفي المقابل يشهد الرواق المنجمي الغربي الممتد من بشار إلى غار جبيلات بتندوف على مسافة 950 كلم، تطورات ميدانية هامة، حيث تم مؤخرا استلام مقطع بشار ـ عبادلة بطول 100 كلم، ومن المرتقب أن يستلم خلال شهر جوان المقبل؛ مقطع إضافي بطول 135 كلم، ضمن الشطر الرابع بين تندوف وغار جبيلات، على أن تستكمل أشغال ما تبقى من المشروع نهاية السنة الجارية.

في هذا الصدد، تم وضع نمط جديد في الإنجاز سمح بتحقيق مردودية قياسية في وتيرة إنجاز المشاريع الجديدة، مما يعكس نجاعة الأداء التنموي، حسن توظيف المواد التقنية والمالية في تنفيذ هذه المشاريع الهيكلية العامة، دون أن أنسى الأروقة الاختراقية نحو الجنوب التي تربط من الشرق القرزي بحاسي مسعود 572 كلم، من وسط الجزائر العاصمة إلى تمنراست بـ 2006 كلم، وكذا حلقة الجنوب الغربي التي

ستربط المنيعة ببشار مرورا بأدرار بـ 1190 كلم، وحلقة الجنوب الشرقي التي تربط غرداية بحاسي مسعود بـ 255 كلم.

في الأخير، أود أن أؤكد أن قطاعنا الوزاري عاكف على تطوير البنية التحتية للسكة الحديدية، وأن هذه المشاريع الجاري إنجازها تندرج ضمن رؤية شاملة، نعكف على تجسيدها في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة عبر مختلف ربوع الوطن، وإننا ماضون بكل التزام لإنجاز هذه المشاريع وفق الآجال والمعايير المحددة، بما يضمن تحسين الإطار المعيشي للمواطنين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا لكم السيد الوزير على هذا الرد المستفيض؛ وأسأل زميلي السيد محمد بلعياشي إذا كان له تعقيب، فليتفضل.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس.

يطيب لي في البداية أن أوجه كلمة ترحيبية وتهنئة تليق بمقامكم الكريم ـ سيدي الرئيس ـ متمنيا لكم كل التوفيق والسداد في أداء مهامكم الجديدة كرئيس لمجلس الأمة، ورغم أنها مسؤولية وأمانة ثقيلة إلا أنكم أهلٌ لها، بالنظر إلى خبرتكم وقدرتكم على إدارة دواليب هذه المؤسسة التشريعية، بالنظر إلى مساركم العلمي والمهني، عدا كونكم مناضلا جسورا في الدفاع عن قضايا الوطن، فنرجو من الله العلي القدير أن يوفقكم في مهامكم وفي خدمة الجزائر والشعب الجزائري.

كما لا يفوتني أن أرحب بالسادة الأعضاء، زملائي الجدد، متمنيا لهم كل التوفيق والسداد في مهامهم الجديدة وفي خدمة الوطن والمواطنين.

كما لا يفوتني أن أذكّر السادة الحضور أننا نحن الأعضاء لا نمثل فقط شعبنا الجزائري الأبي، بل نحمل كذلك أمانة الشهداء في بناء وطن قوي عزيز مَهيب بين الأمم، دون أن ننسى قدسية هذا المكان الذي أقيم فيه هذا الصرح المؤسساتي «مجلس الأمة»، وهو الذي كان بالأمس في حقبة الاستعمار البغيض مكانا ومركزا لشرطة العدو الفرنسي يعذّب فيه المجاهدون بأشد أساليب العذاب وحشية، واليوم ـ هو بفضل الله ـ وتضحية الشهداء والمجاهدين رمز وصرح من صروح السيادة الوطنية، لذا، أيها الإخوة الكرام قد اجتمعت اليوم لنا قدسية المكان ومسؤولية الأمانة وثقة الشعب، مما يحتم علينا العمل جميعا بكل جد لنرفع راية الوطن خفاقة والنهوض بوطننا على كل المستويات؛ فالمؤسسة التشريعية وعلى رأسها مجلس الأمة هي أحد الأضلع الثلاثة التي يقوم عليها الحكم واتخاذ القرارات المهمة، التي تخدم الصالح العام، وتجعل من الدولة حصينة قوية مهابة لأن القرارات الصائبة والسياسات الرشيدة التي يؤكد وينادي بها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، هي لب كل نجاح وتقدم على كل المستويات.

السادة الحضور الأكارم،

السيد الوزير المحترم، ممثل الحكومة،

حان الوقت للدخول بالسرعة القصوى من أجل استكمال جميع المشاريع القطاعية عبر كامل التراب الوطني المفتوحة على مستواكم، وتحت العناية الفائقة للسيد رئيس مجلسنا الموقر، والتي تزامنت هاته الإصلاحات الكبرى التي تعرفها منظومتنا القانونية في الجزائر، أقول إنها مؤمّنة، فالحمد لله، الأمن القانوني في الطريق الصحيح، وجب عليكم اليوم كسلطة تنفيذية الدخول في المرحلة الأخيرة، وهي التنفيذ بعد تخصيص السلطات العليا للبلاد جميع الأظرفة المالية المناسبة، وإتمام جميع النصوص التنظيمية.

شكرا لكم مجددا على حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا لزميلي المحترم؛ مرافعة في محلها، ومرافعة هادفة، بلا شك، كل واحد منا في هذه القاعة أدرك حسن الإدراك، أن كلمتك كانت هادفة وأظن أن السيد الوزير ليس لديه تعقيب، بل يدعم كل ما قلته؛ بارك الله فيك.

دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد كمال خليفاتي ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء، المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،
سلام الله عليكم.
السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية المحترم،
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي الآتي نصه:
يشهد الطريق السيار شرق ـ غرب، في مقطعه الرابط بين مدخل مدينة مفتاح ومدينة العفرون، وضعية كارثية وغير مسبوقة جراء الاهتراء الكبير الذي لحق به، حيث تنتشر الحفر والتشققات على طول الطريق، إضافة إلى غياب وتضرر العوازل الفاصلة بين الاتجاهين، وهو ما أدى إلى تسجيل اختناقات مرورية يومية وحوادث سير مميتة في كثير من الأحيان، وحسب المعاينات الميدانية، فإن هذا المقطع يشهد كثافة مرورية مرتفعة تفوق 40.000 مركبة يوميًا، مع تسجيل معدل سنوي يتجاوز 150 حادث مرور أكثرها مميت، تعود نسبة كبيرة منها إلى الحالة المتدهورة للطريق.
ورغم أن هذا الانشغال قد تم رفعه سابقًا من طرف السلطات المحلية، ممثلة في والي الولاية، وبعض الزملاء في البرلمان، إلّا أننا لم نلحظ أي تدخل ميداني فعلي من طرف المؤسسة الجزائرية المكلفة بتسيير وصيانة الطرق السيارة، الأمر الذي يفاقم معاناة مستعملي هذا المحور الحيوي.
وعليه، سؤالي السيد الوزير المحترم،
ما هي التدابير المستعجلة التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل إعادة تهيئة هذا المقطع الطرقي، وضمان سلامة مستعمليه، وتفادي المزيد من الحوادث والخسائر في الأرواح؟
وهل هناك آجال محددة لانطلاق عمليات الصيانة؟
تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليفاتي؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة، الفاضل،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في البداية، أتوجه بالشكر إليكم، السيد كمال خليفاتي، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق باهتراء الطريق السيار شرق ـ غرب، في المقطع الرابط بين مدخل مدينتي مفتاح والعفرون بولاية البليدة، وهذه حقيقة.
في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:
يمتد مقطع الطريق السيار العفرون ـ مفتاح على مسافة 76 كلم، وهو مجزأ كما يلي:
– 18 كلم بين العفرون ومحول الشفة، وضع حيز الخدمة في 2005،
– 35 كلم بين محول الشفة وبئرتوتة، والجزء الأول على مسافة 19 كلم بين بئرتوتة وبني مراد، والجزء الثاني على مسافة 16 كلم بين بني مراد والشفة، حيث تم وضعهما حيز الخدمة على التوالي في 1998 و2003،
– 23 كلم من بئرتوتة إلى مفتاح، حيث تم إنجازه ضمن مشروع الطريق السيار الاجتنابي الثاني للعاصمة وقد تم وضعه حيز الخدمة سنة 2011.
يشهد هذا المقطع كثافة مرورية عالية، بحيث تقدر حاليا بـ 45000 مركبة يوميا في اتجاه واحد، أو ما يعادل قرابة 33 مليون مركبة سنويا، في الاتجاهين، منها 36 ٪ من مركبات الوزن الثقيل؛ في هذا الشأن، فعدم احترام مركبات الوزن الثقيل للحمولة القانونية المرخص بها، وفي كثير من الأحيان المبالغ فيها، يعد من العوامل الأساسية المساهمة في تدهور البنية التحتية للطريق.
أما فيما يخص عدد حوادث المرور المسجلة على مستوى هذا المقطع، وحسب إحصائيات المصالح الأمنية، فقد تم تسجيل، سنويا، معدل 75 حادثا بين سنوات 2020 و2024، وترجع أسباب وقوعها إلى العامل البشري وحالة المركبات بنسبة 96 ٪. نرجع إلى حالة الطريق، ويعود ظهور علامة التدهور المبكرة لمقطع بئرتوتة ـ مفتاح ـ وهذا هو المشكل ـ إلى مجموعة من العوامل التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار بشكل كاف خلال مرحلة الدراسة التقنية لمشروع الطريق السيار الاجتنابي الثاني للعاصمة، والتي أدت إلى تقليص عمر الخدمة الافتراضي للطريق ومن أبرز هذه العوامل، نذكر منها:
– ارتفاع حركة المرور خاصة مركبات الوزن الثقيل،
– طبيعة التربة الطينية المكونة لمسار هذا المقطع والتي

تتطلب دراسة جيوتقنية معمقة،

– عدم ملاءمة أبعاد ومكونات جسم الطريق للكثافة المرورية الحالية، وعدم تحملها للوزن الزائد لمركبات الوزن الثقيل.

لمعالجة هذا الوضع وفي انتظار استكمال الدراسات المتعلقة بالخبرة التقنية لهذا المقطع، وحرصا على ضمان الحد الأدنى من السلامة المرورية، قامت مصالح الجزائر للطرق السيارة بإنجاز بعض الأشغال على طول هذا الشطر المتمثلة في: معالجة التشققات، غلق الحفر وتسوية المنخفضات مع استبدال فواصل الجسور التقنية؛ حيث تقدر عدد النقاط المعالجة بـ 104 نقطة بمساحة تقارب 52000م^2، ما يعادل 5 كلم في اتجاه واحد في 3 مسارات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التدخلات تعتبر مؤقتة، وذات طابع استعجالي في انتظار اقتراح تسجيل، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، عملية أشغال إعادة تأهيل هذا المقطع، هذا الطريق السيار بناء على نتائج الخبرة التقنية، ونحن نقدره بما يفوق 14 مليار دينار خاص بالمقطع الأول. لهذا سوف نسجله في قانون المالية لسنة 2026.

أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أدعو زميلي السيد كمال خليفاتي إن كان يريد التعقيب، ليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد الرئيس.

أولا، نبارك لكم ـ السيد الرئيس ـ توليكم المنصب المستحق لرئاسة مجلس الأمة، ونحن نتشرف بالعمل تحت رئاستكم وتحت توجيهاتكم، كما أبارك لزملائي الفائزين في الانتخابات الأخيرة لهياكل مجلس الأمة، أتمنى التوفيق للجميع، وأبارك للوافدين الجدد كذلك.

سيدي الوزير المحترم، ممثل الحكومة، أشكرك على هذه الإجابة، لكن ـ السيد الوزير ـ في الحقيقة، الواقع يحكي واقعا مرا في الطريق السيار شرق ـ غرب، الحوادث شبه يومية، فإن لم تكن حوادث سيارات تكون حوادث ـ إسمح لي السيد الرئيس سأتكلم بالدارجة ـ انفجار عجلات السيارات وحوادث من هذا القبيل، لأن السبب يعود ـ السيد الوزير ـ إلى الاهتراء الكبير للطرق، هذه الصور السيد الوزير، أخذت هذا الصباح فقط، وأنا خارج من البيت، قمت بتصويرها..

أنا بالمناسبة، أسكن في مدينة مفتاح، يعني يوميا أشاهد ما يحصل في ذلك الطريق، ناهيك عن الاختناقات المرورية اليومية، وأظن أن الزملاء يعيشونها في مقطع بئر توتة، أو في بوفاريك، بسبب تدهور حالة الطريق.

السيد الوزير، زميلي من البرلمان كان قد وجه لكم سؤالا شفويا، وقمتم بالإجابة عليه في 1 فيفري 2025، الجواب نفسه، سيدي الوزير، حيث تم إسناد الدراسة إلى مجمع مكاتب دراسات عمومية ليتم بعدها التكفل بعمليات الإنجاز، لكن لحد الآن ليس هناك شيئا على أرض الواقع... سامحني!

كذلك ـ السيد الوزير ـ لما نقول الطريق يحصد الأرواح يوميا، ها هي الصورة أمامكم، منذ 3 أيام، 3 قتلى في الطريق السيار شرق ـ غرب، بسبب حادث مرور سببه حالة هذا الطريق، وغياب اللافتات والإضاءة، المهم حالة الطريق، سيدي الوزير، متدهورة، وأظن أنكم الأدرى بهذا.

كذلك ـ سيدي الوزير ـ الميزانية المخصصة لإعادة تهيئة الطرقات بولاية البليدة بين 65 و68 مليار سنتيم على ما أظن، لأكون دقيقا، أظن أنها قليلة بالنسبة لشساعة مساحة ولاية البليدة وما فيها من طرقات، لأن اليوم الولاية أصبحت مضطرة أن تعيد تهيئة الطرقات من ميزانية الولاية من «FCCL» أظن، السيد الوزير، أنه من الضروري إعادة النظر في الميزانية المقدمة لإعادة صيانة هذه الطرقات.

كذلك ـ السيد الوزير ـ هناك نقطة أخرى، نشكركم عليها، أنكم قمتم بإطلاق مشروع الطريق المزدوج مفتاح ـ أولاد يعيش بتكلفة تفوق 1100 مليار سنتيم، لكن ـ السيد الوزير ـ أتمنى أن تزور وتقوم بمتابعة شخصية لهذا المشروع، هو يسيّر بمتابعة من السيد الوالي، لكن نتمنى كونكم المسؤول الأول عن القطاع أن تقوم بزيارة، نتشرف بك في ولاية البليدة.

أظن أن التقارير بحوزتكم سواء من الولاية أو من مصالح الدرك الوطني، وتعرفون جيدا حالة الطريق؛ أتمنى منكم ـ السيد الوزير ـ التدخل السريع، لأن الناس تموت، ولما نذهب ونعاين الحادثة يقول لنا الناس «نوكل عليك ربي» لأنكم لا توصلون صوتنا، ها نحن قد أوصلناه وهو بأيديكم، السيد الوزير.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليفاتي؛ وقبل أن ألتمس من السيد الوزير الرد على التعقيب، حقيقة، نحن لدينا رسالة يجب أن نوصلها، انشغالات المواطنين تهمنا بالدرجة الأولى وتهم الطاقم الحكومي كله، تهم جميع الجزائريين في أي مكان، حالة الطرقات نعاني منها كلنا بصفتنا نسلكها، هناك مجهودات كثيرة وكثيرة، وحتى لا أجد نفسي أرد مكان السيد الوزير، أسأله إن كان يريد الرد على التعقيب؟ فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد كمال خليفاتي.

في تعقيبكم ـ السيد كمال خليفاتي ـ قلتم إنني قلت في جانفي إن الدراسة قائمة، الدراسة انطلقت وهي لا تنجز بين عشية وضحاها، الدراسة على وشك الانتهاء، ولما رأينا الدراسات الأولية، كنت قد تكلمت وقلت إننا وجدنا خللا في الدراسة الأولية، وجدنا خللا في الإنجاز، والآن لدينا التقييم الأولي لتصليح هذا المقطع الذي هو ما بين مفتاح وبئر توتة، لأننا لم نتمكن من فهم الأمر بصفة سريعة، حتى ولو أنها سلمت منذ 15 سنة إلا أن هذه المدة قصيرة، وجدنا خللاً! لكن لإعادة تهيئة هذا الطريق لا يمكننا إعادته بطريقة عشوائية؛ وذلك حتى لا يتساءل آخرون في المستقبل لماذا قمنا بإعادة تهيئته ثم عاد بسرعة إلى الحالة التي كان عليها؟ قمت بالرد في جانفي وقلت إن دراسة الخبرة قائمة وهي على وشك الانتهاء وعلى أساس هذه الخبرة سنقدم طلب تسجيل العملية وقلت لك إن مقطع 30 كلم وحده سيستلزم 14 مليار دينار وهو مبلغ كبير، لأنه كما تعلمون توجد 58 ولاية، والميزانية محدودة، هل تعلمون كم كانت ميزانية القطاع في سنة 2025؟ كنا خصصنا حصة للصيانة فقط بقيمة 72 مليار دينار موزعة على شبكة الطرقات في الوطن 146000 كلم للتهيئة فقط تستوجب نحو 150 إلى 200 مليار دينار جزائري؛ لأننا ننجز طرقات جديدة ونشق طرقات جديدة لكن يجب صيانتها وذلك يستوجب مبالغ كبيرة والميزانية محدودة، ولهذا، لكي نعيد تهيئة الطريق يجب أن نكون متيقنين بجودة الدراسة، لا نستطيع القيام بدارسة في مدة شهر، قمنا باستطلاع، وجدنا مشاكل كثيرة، ولهذا قمنا بدراسات معمقة لنبدأ في 2026، إن شاء الله، لإرجاعه إلى حالته التي يجب أن يكون عليها، الطريق هذا أنجز كما هو، الذي كان من المفروض، لماذا توجد هذه الكثافة المرورية الكبيرة؟ لأنه كان من المفروض أن كل المتوجهين من الغرب إلى الشرق لا يمرون على هذا الطريق، كان الطريق السيار محور الدوران الرابع للعاصمة، كانت تمر من خميس مليانة عبر برواقية إلى غاية برج بوعريريج، كانت مسجلة وكان من المفروض هذه الكثافة المرورية تنقسم على هذين المحورين إلا أنه ونظرا لنقص في الموارد المالية لم نستطع إنجاز هذا المشروع وكل التوجهات من الغرب إلى الشرق وكل المرور في المحلي للمنطقة الوسطى يمر على هذا الطريق، لهذا كان نقص في الدراسة وكذلك بعض المشكلات في الإنجاز ولهذا نحن نشتغل عليها لنصلح كل هذا العطب، وإن شاء الله، نكون عند حسن الظن.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أظن بأن الجميع يتفق على شيء وهو أن الورشة، حقيقة، كبيرة وكبيرة جدا، بالمقابل الإرادة السياسية وإرادة الرجال الذين هم ساهرون على هذا القطاع، إرادة قوية أيضا، وإن شاء الله وبعون الله، نقضي على هذه الظاهرة، وقلتم شيئا جميلا جدا إنه إذا كانت الدراسات في البداية مغشوشة فهذه هي النتيجة، إن شاء الله، سنتفادى مستقبلا كل هذه الأمور المغلوطة والمغشوشة بالسهر على أن تكون الدراسات في المستوى، وأن يكون الإنجاز أيضا في المستوى لتفادي هذه الظاهرة، نحن، شعبنا يقول في بعض الحالات، المواطن يقول في بعض الحالات «رانا نكبوّ الما فالرمل» يعني لا توجد نتيجة ولكن الإرادة قوية وأظن أن السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وكل الإطارات الجزائرية يدركون ويسهرون على أن تعالج هذه الأمور بالسرعة المطلوبة وبالجودة المطلوبة، إن شاء الله، وبالتوفيق إن شاء الله، للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع النقل والكلمة إلى السيد محمد رباح ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة المرافقون للسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن، السيد الوزير، طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم.

يشرفني، السيد الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

في إطار تحسين خدمات نقل الأشخاص وضمان سلامة المواطنين، سيدي الوزير، ما هو المخطط الذي تعتمده دائرتكم الوزارية لتجديد أسطول مركبات نقل الأشخاص؟

وما هي الآليات المتبعة لضمان احترام المعايير التقنية والبيئية في عملية التجديد في ظل تسبب العديد من مركبات نقل الأشخاص المهترئة والقديمة في حوادث مرور خطيرة؟

وما هو عدد المركبات الواجب توفيرها للقطاع العام والخاص حتى نضمن الجودة في قطاع النقل بما يحقق سلامة المواطنين ويقلل من مخاطر حوادث المرور؟

تفضلوا ـ السيد الوزير ـ بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل، فليتفضل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إطارات الوزارات،

أسرة الإعلام،

الحاضرون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أتقدم بدوري بأحر التهاني والتبريكات إلى السيد رئيس مجلس الأمة على الثقة التي وضعها فيه أعضاء هذه الغرفة، بانتخابه رئيسا لمجلس الأمة، كما أهنئ كذلك وأبارك لكل أعضاء مجلس الأمة الذين تم انتخابهم وتعيينهم مؤخرًا، فهنيئا لكم جميعا، كما أتوجه بشكر خاص إلى السيد العضو المحترم على طرحه لهذا السؤال القيّم والمهم، وأقول إنه قد يكون أول سؤال طرحته على نفسي أنا شخصيا لما توليت هذا المنصب: «منصب وزير النقل»، ولا يختلف اثنان كذلك على الوضعية المهترئة لوسائل النقل البرية، خاصة الحافلات منها وأخص بالذكر الحافلات المخصصة للنقل الحضري وشبه الحضري؛ أما تلك المخصصة للنقل ما بين الولايات فوضعيتها أحسن بكثير من وضعية الحافلات التي تقوم بالنقل الحضري وشبه الحضري، إذن، أقول في هذا الصدد، إنّ عملية تدعيم حظيرة مركبات النقل العمومية للأشخاص عبر الطرقات وتجديدها والتي تعتبر حاليا من أولى اهتمامات قطاعنا الوزاري ومن المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها الاستراتيجيات المسطرة للنهوض بقطاع النقل، تم اتخاذ الإجراءات والتدابير الآتية:

أولا، مباشرة عملية إعداد حصيلة مدققة لكل المركبات المستغلة في نشاط النقل العمومي للأشخاص عبر الطرقات سواء تلك التابعة للقطاع العام أو الخاص، من أجل معرفة وضعيتها وتحديد الواجب تجديدها المقدر عددها الإجمالي بـ 80603 حافلة، إذن العدد الإجمالي هو 80603 حافلة، أقول إن ـ تقريبا ـ 50 ٪ من هذا العدد عمره أكثر من 20 سنة.

ثانيا، تشكيل لجنة تفكير مشتركة بالتنسيق مع كل من وزارة المالية، وزارة الصناعة، وزارة التجارة الخارجية وكذا مؤسسة تطوير السيارات (E.D.I.V) ومجمع (FERROVIAL)، وذلك تنفيذا لتعليمات السيد الوزير الأول في هذا الشأن، حيث تكلّف هذه اللجنة بوضع آليات ضمن خارطة طريق تدريجية، من أجل تدعيم حظائر النقل العمومي للأشخاص عبر الطرقات وتجديدها، وقد يتساءل السيدات والسادة الأعضاء، لماذا هذه التشكيلة؟ فوزارة المالية من أجل رصد الأغلفة المالية اللازمة من أجل تجديد هذه الحظيرة، ووزارة التجارة كذلك من أجل دراسة إمكانية تزويد أو تدعيم الحظيرة سواء بالإنتاج الوطني أو اللجوء إلى الاستيراد عند الحاجة ومؤسسة تطوير الصناعات (E.D.I.V)، الكل يعلم بأن هذه المؤسسة اليوم تعمل تحت سلطة أو تابعة للجيش الوطني الشعبي، متواجدة على مستوى دائرة الروبية، اليوم إنتاجها لم يصل بعد إلى الذروة ولكن يوجد إنتاج

– ولو كان قليلا – وتوجد كذلك اتفاقيات أُمضيت مع هذه الشركة من أجل بدء تزويدنا بالحافلات، كذلك بالنسبة إلى وزارة الصناعة، الكل يعلم أن الحل هو في الوصول إلى صناعة محلية، على الأقل، تركيب الشاحنات من أجل تدعيم السوق الوطنية وإتاحة الفرصة للمؤسسات العمومية والخاصة كذلك للتزود بوسائل النقل هذه التي تعد هامة.

ثالثا، مباشرة إجراءات إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات الترخيص لمتعاملي نقل الأشخاص عبر الطرقات باستيراد حافلات أقل من 5 سنوات، وهنا كذلك، اسمحوا لي أن أفتح قوسا، قلت فيما سبق، إن الحظيرة المهترئة هي – تقريبا – الحظيرة التي تقوم بنقل الأشخاص على المستوى الحضري وشبه الحضري بين الولايات، يعني الحظيرة – تقريبا – لا بأس بها وهذه معاينة شخصية، فهذا راجع إلى عمليات الاستيراد التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون الذين يشتغلون في الخطوط الطويلة، فالكل يعني – تقريبا – يقومون بشراء حافلات جديدة ويتم استيرادها من الخارج لتدعيم حظيرتهم وحتى يتم نقل المسافرين كذلك في ظروف جيدة وتدخل كذلك حتى في إطار المنافسة، ولكن الدولة رخصت للاستيراد نظرا لطلب الناقلين وإلحاحهم كذلك على السماح لهم باستيراد الحافلات التي لا يتجاوز عمرها 5 سنوات، وتم الموافقة على هذا الطلب، ولكن اليوم الناقلون يطالبون بإجراءات تحفيزية أخرى كالإعفاءات الجمركية وإعفاءات ضريبية أخرى، وهذا ما تم طرحه السنة الماضية في قانون المالية لسنة 2025، ولكن، للأسف، أنه لم يؤخذ بعين الاعتبار، نتمنى إن شاء الله، ونحن نعمل في هذا المجال من أجل إعادة إدراجه، إن شاء الله، في قانون المالية لسنة 2026، حتى نستجيب لطلب الناقلون، وطلبهم يعني لديه دعائمه القانونية، أقول، وأسسه القوية؛ لأن استيراد المركبات الخاصة بنقل البضائع، هي تستفيد من هذا النوع من التحفيزات كالضرائب وكذلك الرسوم الجمركية، ونقل المسافرين هي، تقريبا، المهنة نفسها، لا تستفيد من مثل هذه التحفيزات؛ نحن نعمل مع وزارة الصناعة كذلك من أجل إعادة النظر في القائمة التي ستستفيد من هذه الامتيازات، إن شاء الله، لإدراجها في قانون المالية للسنة القادمة، إن شاء الله.

رابعا، تسجيل عملية اقتناء 108 حافلات لفائدة المؤسسات العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لكل من ولاية: قسنطينة، عنابة، ووهران، وسيتم استلامها فور الانتهاء من تجهيزها من طرف مؤسسة تطوير وصناعة السيارات التي هي (E.D.I.V) وقد تحدثت عنها، هذه الشركة المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية للرويبة والتي تُسيّر اليوم من طرف مؤسسة تابعة للجيش الوطني الشعبي والتي بدأت عملية الإنتاج، وكان هناك إمضاء ثلاث اتفاقيات مع ثلاث مؤسسات تابعة لوزارة النقل، هي مؤسسة النقل الحضري لولايات: عنابة، قسنطينة ووهران، واليوم عملية التركيب تسير في الاتجاه الصحيح وستُسلم، إن شاء الله، هذه الحافلات كدفعة أولى في انتظار الرفع من طاقة التركيب والإنتاج لهذه المؤسسة حتى تساهم في حلحلة هذه الإشكالية؛ من جهة أخرى تسعى حاليا دائرتنا الوزارية بالتنسيق مع الدوائر الوزارية ذات الصلة، (وزارة المالية، وزارة التجارة الخارجية ووزارة الصناعة) وكذا بالتنسيق مع مؤسسة تطوير وصناعة السيارات والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من أجل تمكين متعاملي نقل الأشخاص عبر الطرقات من الاستفادة من جميع المزايا الممنوحة قانونا من أجل تشجيع هؤلاء المتعاملين وتحفيزهم على تجديد مركباتهم، وهنا أتحدث كذلك عن التحفيزات الجبائية وكذلك الجمركية التي تحدثت عنها سابقا.

بالنسبة للآليات المتبعة لضمان احترام المعايير التقنية والبيئية في عملية تجديد المركبات، فإن دائرتنا الوزارية تعتمد على العديد من النقاط، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً، اعتماد كل الشروط المنصوص عليها قانونا، لاسيما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 04ـ381 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2004 الذي يحدد قواعد حركة المرور عبر الطرق، المعدل والمتمم، والمرسوم التنفيذي رقم 22ـ383 المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة، وكذا أحكام القرار المؤرخ في 20 يونيو سنة 1983 المتضمن تنظيم المركبات المستعملة في نقل الأشخاص، المشترك والمعدل.

ثانيا، تعزيز دور المراقبة التقنية للمركبات لضمان سلامة الحظيرة الوطنية للمركبات، الحافلات، والشاحنات، وأقول في مثل هذا الوضع الذي نعيشه، الحل الوحيد والأمثل هو تشديد الرقابة التقنية على المركبات.

اليوم، في الوضعية التي نحن عليها، ليس لدينا حلول متعددة ومتنوعة من أجل ضمان سلامة أكبر، إلا بتشديد

الرقابة على عملية المراقبة التقنية للمركبات بصفة عامة.

ثالثا، تطوير أنماط النقل وذلك عن طريق مواصلة تطوير وسائل النقل الجماعية (الميترو والترامواي والنقل بالكوابل والنقل بالسكك الحديدية)، من أجل ضمان تحوّل من استعمال الطريق إلى استعمال السكك الحديدية، فالأمثلة متعددة عبر العديد من ولايات الوطن، نتحدث عن الجزائر العاصمة التي اليوم والحمد الله، نقولها بكل افتخار، نحن نثمن ما هو جيّد وكذلك نتحدث عن كل النقائص الموجودة، اليوم، في الجزائر العاصمة (جهتها الشرقية) وسائل النقل متوفرة، هي وسائل النقل نفسها المتوفرة في كبريات الدول الأوروبية وغيرها، نمتلك الميترو، الترامواي، الحافلة، ونمتلك النقل بالكابل، ونمتلك كل الوسائل العصرية، اليوم، الناحية الغربية ما زالت تعاني نوعا ما ولكن المشاريع المستقبلية، إن شاء الله، مشاريع يمكننا القول إنها ستلبي وسترقى كذلك إلى متطلبات وما يريده المواطن العاصمي، إن شاء الله، الكل يعلم أن السيد رئيس الجمهورية، منذ فترة، كان فيه عرض من طرف السلطات المحلية لولاية العاصمة بحضور عدد كبير من أعضاء الحكومة لبرنامج عصرنة العاصمة، وكان النقل من بين المحاور التي نالت القسط الوفير في هذا الباب، وكان فيه العديد من الاقتراحات سواء في الإنجاز أو من ناحية تحديث وسائل النقل في حد ذاتها. تحدثنا عن «المونوراي» وتحدثنا كذلك عن توسعة شبكة الميترو، وتحدثنا عن توسعة شبكة النقل بالكابل، وتحدثنا حتى حول توسيع شبكة النقل بالميترو، وأظن أن هذه المشاريع هي الكفيلة بحل العديد من المشاكل سواءً البيئية وكذلك الضغط المروري الذي تعاني منه العاصمة، والكل يعلم ـ كذلك ـ أن الميزة في هذه الوسائل أنها صديقة للبيئة فهي مكهربة 100 ٪، سواءً الميترو أو الترامواي وحتى النقل عن طريق الكابل، وسكة الحديد في حد ذاتها اليوم، جزء كبير، لما نتكلم عن محيط المدن الكبرى – تقريبا – كل محيطها مكهرب خاصة في الجزائر العاصمة، ومؤخرا كذلك على مستوى خط تلمسان، حتى وصولا إلى وهران وكذلك على مستوى الشرق الجزائري.

رابعا، تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على نقل البضائع عبر السكك الحديدية بهدف تخفيض نسبة حوادث المرور عبر الطرق والمساهمة في المحافظة على البيئة، هذا هدف نحن نعمل من أجله، إن شاء الله، بالفعل الإنسان يكون صادقا مع نفسه، وصادقا معكم، وصادقا مع الشعب الجزائري، النقل بالسكك الحديدية كان يعاني من ضعف كبير في البنية التحتية، وضعف كبير من ناحية التجهيزات، اليوم، أنتم ترون مشاريع عملاقة تنجز على مستوى الجزائر، أتحدث عن خط (وهران ـ غار جبيلات) وأتحدث كذلك عن بلاد (الهدبة ـ تبسة)، وأتحدث عن أكبر مشروع كذلك الذي يتم حاليا دراسته تحت إشراف زميلي في الحكومة، السيد وزير الأشغال العمومية (الجزائر العاصمة وصولا إلى أقصى الجنوب) في تمنراست وما بعد تمنراست، إضافة إلى تقوية البنية التحتية كذلك إلى كل هذه الشبكة للسكة الحديدية المتواجدة عبر كل التراب الوطني، خاصة جهة الشمال الرابط بالمنطقة الغربية وصولاً إلى المنطقة الشرقية؛ في الآونة الأخيرة كنا نسمع عن حوادث انحراف القطارات في العديد من المرات، هذا راجع إلى اهتراء هذه البنية التحتية، السيد الرئيس كذلك وفّر الأموال وأعطى التعليمات من أجل تقويتها وإعادة الاعتبار لها، حتى نتجنب مشكلات من هذا النوع في المستقبل القريب، وحتى العزوف الذي نراه اليوم من المواطنين والمواطنات فيما يخص استعمال السكة الحديدية كوسيلة نقل، إن شاء الله، نتمنى أن يعود المواطن لاستعمال هذه الوسيلة، لما نقوم بإعادة خط (الجزائر ـ قسنطينة)، مثلا، كنا في أحسن الظروف تستغرق من 3 ساعات ونصف إلى 4 ساعات وصلنا إلى 8 ساعات وأكثر، نظرا لاهتراء هذه السكة، اليوم، أعدنا الاعتبار وعدنا تقريبا إلى 3 ساعات ونصف أو 4 ساعات تقريبا، الشيء نفسه بالنسبة لـ (الجزائر العاصمة ـ وهران)، هناك نقطتان مازالتا بحاجة إلى تدعيم، سنقوم مع شركات الإنجاز في المستقبل القريب بإعادة الاعتبار لهذه البنية التحتية، وكذلك تحديث العربات والقطارات، سيسمح بعودة استعماله من طرف المواطنين والمواطنات، وأنا أتذكر لما كنت شاباً صغيرا، أدرس في الجامعة، كنت أستعمل القطار أكثر من الحافلة واليوم نرى العكس، الناس أصبحت تلجأ إلى الحافلة أكثر من القطار للأسباب سالفة الذكر، ولكن أقول إنّ هناك اهتمامًا كبيرًا من طرف الدولة الجزائرية بالقطار، وأظن أن الأموال التي يوفرها رئيس الجمهورية من أجل اقتناء قطارات جديدة سواء لنقل المسافرين أو لنقل البضائع قاربت 500 مليار دينار، أقول 500 مليار دينار وهذا أكبر دليل على اهتمام الدولة الجزائرية بهذا

القطاع، إن شاء الله، الذي نطمح أن يستعيد أمجاده ويرجع إلى ما كان عليه في سنوات السبعينات والثمانينات، إن شاء الله، الانخراط في الاستراتيجيات الوطنية للتحول نحو مصادر الطاقة أكثر نظافة واحتراما للبيئة وذلك عبر تشجيع استعمال الوقود النظيف كغاز البترول المميّع لسيارات الأجرة والحافلات ودمج البعد البيئي في مخططات عمل المؤسسات تحت الوصاية والذي يرمي إلى تفعيل تحقيق الفعالية الطاقوية والتحول إلى الطاقات النظيفة، هذا كذلك من بين أهدافنا ولكن الإنسان يكون صريحا كذلك، هذا الهدف ليس سهل المنال، صعب جدا أن نصل إليه، لأن الناقلين يبحثون عن استيراد حافلات أقل من 5 سنوات ولا أحد يريد اقتناء حافلة جديدة، وأنا قلت في السؤال الذي طُرح عليّ، السؤال نفسه طُرح عليّ في المجلس الشعبي الوطني وكنت صريحا وقلت: الدولة مستعدة ـ وأنا أول المدافعين عن هذا الباب ـ الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية، ولكن حتى هؤلاء المتعاملون الاقتصاديون أو الناقلون كذلك، تكون لديهم الشجاعة والقوة للسير معًا في هذا الطرح، قال: «أستورد السيارة أو الحافلة التي تسير بالطاقة الكهربائية، أو على الأقل، الهجينة والدولة تعفيك بمقابل مجهودك من الضرائب وهذه الالتزامات الجمركية وهكذا حتى المواطن»، نستطيع القول إننا أعطيناه هذه الامتيازات وهو أيضا بذل مجهودا في هذا الباب، وهذا ما قام به، أدرك إدراك اليقين بأن الأمر ليس بالهيّن ويتطلب منا عملا كبيرا والعديد من اللقاءات، والعمل على تحسيس وتوعية المتعاملين الاقتصاديين بهذا الباب للوصول إليه، لكن كما يُقال بالعامية «المؤمن يبدأ بنفسه»، نحن، إن شاء الله، عازمون على أن نبدأ بالمؤسسات التابعة للدولة؛ لأن السلطة، إن شاء الله، تحاول البدء بمؤسسات الدولة الحضرية وشبه الحضرية وصولاً إلى المتعاملين الخواص في المستقبل، إن شاء الله؛ وفضلا عن ذلك، يجدر التنويه أنه، بالاعتماد على الإحصائيات المسجلة من طرف المصالح الأمنية العنصر البشري هو المتسبب في حوادث المرور بنسبة تقارب 94.3 ٪ نظرا إلى عدم الامتثال والتقيد الصارم بقوانين المرور.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أنتم، مثل الجميع، تستعملون الطرقات وأنتم تشاهدون ما أشاهده أنا وغيري من تهور لدى السائقين، السلطات الأمنية تتحدث عن 94 ٪ أو تقريبا 9 ٪ من حوادث المرور سببها الإنسان، وأضيف، أنا أقول إذا كانت 94 ٪ من 100 ٪ تقريبا، إن 94 ٪ من أصل 100 ٪ من هذه الحوادث تحدث في الطرق الوطنية والطرق الولائية وليس في الطرق الحضرية، تقريبا في 94 ٪، أكثر من 70 ٪ في الطرق الوطنية، يعني، عندما تنهض صباحًا وتتصفح النشرات أو الجرائد، كل الحوادث المميتة التي فيها عدد كبير من الضحايا هي في الطرق الوطنية، وأكرّر، المتسبب هو الإنسان، وهنا أجيب أخي وزميلي وصديقي كذلك عضو مجلس الأمة عن ولاية البليدة، بطبيعة الحال، حتى الطريق لما يكون مهترئا، لما يكون السائق عارفا بوضعية الطريق ويتصرف بحكمة، أظن أنه نستطيع تجنب العديد من الكوارث، أنا لا أشجع على أن تبقى طرقنا في وضعيات كارثية وأنا ضد هذا، أنا من أولئك الذين يؤمنون بعصرنة البنية التحتية للبلد في كل المجالات ولكن وجب علينا أن نتعامل مع وضع هو قائم بالحكمة اللازمة، وأمام هذا الوضع تعتزم مصالحنا على رفع الوعي المروري وضمان الاحترافية بالنسبة لسائقي مركبات نقل المسافرين والبضائع عبر الطرقات وإلزامهم بالحصول على شهادة الكفاءة المهنية لسائقي مركبات نقل الأشخاص والبضائع عن طريق إجرائهم تكوينا متخصصا قاعديا، يمكنهم من مزاولة هذا النشاط متبوعا بتكوين متواصل مرة كل 5 سنوات، وهذا موجود على مستوى تقريباً كل الولايات، فكل ولايات الوطن إلا وبها مراكز التكوين التي يُشرف عليها مباشرة السادة مديري النقل على مستوى الولايات وهم يتابعون هذه العملية، ولكن قلت التكوين مهم ولديه دور كبير ونستطيع استغلال هذا التكوين كذلك للتحسيس ولإيصال مثل هذه الأفكار إلى هؤلاء السائقين ولكن تبقى الأخلاق هي كل شيء، «إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا»، الإنسان المتهور يبقى متهورا، لا تستطيع فعل شيء له، والله، في بعض الأحيان، نرى بعض الظواهر (لا إله إلا الله، محمد رسول الله). وتجدر الإشارة إلى أن دائرتنا الوزارية تولي أهمية بالغة لضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال وسائل النقل من خلال تشجيع استيراد المركبات الهجينة والكهربائية كونها مركبات صديقة للبيئة، لاسيما بعد البدء في إنجاز محطات شحن السيارات الكهربائية في بعض الولايات مع ضرورة تحسين فئة السائقين للتوجه في هذا المسار، وقلت إنه لكي .. صعب المنال، ولكن ليس

بالمستحيل وسنعمل، إن شاء الله، ونبدأ، إن شاء الله، مع مؤسساتنا ولو حتى بنسبة قليلة، ونرى النتائج، إن شاء الله، ونحاول تبليغ هذه النتائج وإيصالها، كذلك، إلى كل الناقلين من أجل، كذلك، الحذو والسير على المنوال نفسه وبالطريقة نفسها.

أما بخصوص عدد المركبات الواجب توفيرها للقطاع العام والخاص، حتى نضمن الجودة في القطاع، فإن الاحتياجات المعبر عنها في هذا المجال على مدى 5 سنوات، أنا عندما أتيت وعُينتُ وزيرا للنقل، أول ما قمت به هو إحصاء الحظيرة العامة والخاصة، وجدنا تقريبا 80600 من الحافلات، وقمنا بإحصاء، أكثر من 30200 مركبة عمرها أكثر من 20 سنة تستدعي عملية تجديد، حالاً، وضعنا برنامج عمل، قمنا بإرساله إلى السيد الوزير الأول الذي صادق عليه، ونصبنا لجنة على مستوى وزارة النقل تتكون من: وزارتنا ووزارة المالية وكذلك وزارة الصناعة وشركاء آخرين، من أجل وضع رزنامة للعمل على تجديد هذه الحظيرة، وكما تعلمون أنه لكي... هذه الرزنامة تم ضبطها على 5 سنوات المقبلة (2025 ـ 2029) والتي تم ضبطها من طرف مصالحنا قدرت بـ 30200 مركبة، وُزعت على النحو التالي، قد يتساءل السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، لماذا لا نجدّدها في سنة واحدة؟ الإجابة 30000 حافلة، ولو كان هناك فقط مشكل الحافلات، والله العظيم، نجد الحل وفي سنة واحدة، ولكن أنا كنت قد تحدثت عن ميزانية 500 مليار دينار لتجديد السكة الحديدية.

نتحدث عن توسعة الميترو على مستوى الجزائر العاصمة التي تستدعي كذلك ملايين الدينارات من أجل تجهيزها في الأيام القليلة أو في الأشهر القليلة القادمة، ونتحدث عن إعادة الاعتبار كذلك للنقل عن طريق الكابل (البليدة، والشريعة، وتلمسان، وسكيكدة، وتيزي وزو وبجاية والعديد من الولايات)، نتحدث كذلك عن شراء طائرات، 16 طائرة تم شراؤها، سنبدأ الاستلام في نهاية جويلية، إن شاء الله، على أن يتم الاستلام تقريبا كل 3 أشهر متتالية، نتحدث كذلك عن خلق مؤسسة للنقل الجوي تابعة للخطوط الجوية الجزائرية تختص في النقل الداخلي، حتى نتمكن من الاستجابة لطلبات إخواننا في أقصى الجنوب على مستوى تمنراست وتندوف وغيرهما من الولايات التي يعاني سكانها الويلات في تنقلاتهم اليومية وهم لا يتنقلون إلى الجزائر العاصمة من أجل التجوال بل يتنقلون في أغلب الأحيان من أجل قضاء حاجاتهم، والحاجات التي في بعض الأحيان هي أمور صحية والتي تستدعي التنقل وبسرعة، فالعديد من المشاريع التي وجب علينا أن نقوم بإنجازها في آن واحد هو الذي جعلنا نذهب تدريجيا لتجديد هذه الحظيرة حتى نتمكن من الاستجابة إلى وسائل النقل الأخرى.

إذن، قلت تجديد 1790 مركبة يفوق سنها 20 سنة مستغلة في القطاع العام (ETUSA) مؤسسات النقل الحضري التابعة لوزارة النقل المتواجدة على مستوى الولايات، لدينا 1790 كلها أكثر من 20 سنة ويجب أن تُجدد، بدأنا بعملية أولى مع 108، (E.D.I.V)، إن شاء الله، سنسلمها هذه السنة ونحن جد متفائلين لأن هناك متعاملين خواص يقومون بعملية تركيب الشاحنات في الأشهر القليلة القادمة، أذكر أحد المتعاملين الخواص على مستوى ولاية الشلف الذي اقتنى علامة (DAEWOO)، وفي الأيام القليلة القادمة، إن شاء الله، يبدأ في تمويل السوق بهذا النوع من الحافلات سواء حافلات النقل الحضري أو الحافلات المتعلقة بالنقل بين الولايات، كذلك مؤسسة (Higer) التي سوف تعمل في الشيء نفسه.

عفوا سيدي الرئيس، ولكن الموضوع جد مهم، لقد قاربت على الانتهاء.

– توفير 2761 مركبة لتدعيم الحظائر العمومية، عند تجديد 1700 يجب إضافة 2761 حافلة للوصول إلى الاستجابة لطلبات المواطنين وتغطية كل الخطوط،

– تجديد 25649 مركبة يفوق عمرها 20 سنة تابعة للقطاع الخاص، كما ترون، أكبر نسبة تابعة للقطاع الخاص وليس لدى الدولة، 2500 عند الخواص وكلهم يشتغلون في شبه الحضري أو الحضري (ليس بين الولايات)، بين الولايات تقريبا الأمور مضبوطة، قلت، إن شاء الله، ستتم عملية التجديد وفق رزنامة يتم ضبطها وهي 5 سنوات، نبدأ من 2025 إلى غاية 2029.

إذن، أشكركم على حسن الإصغاء، وأعتذر على الإطالة، وأتمنى، إن شاء الله، أنني قد أجبت الإجابة الشافية على سؤال السيد عضو مجلس الأمة، وشكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد الوزير

ضيف عندنا اليوم، وعليه، السيد الوزير حتى ولو لم تحترم الوقت، لكنني أنا اليوم قررت ألا آخذ بالوقت.. **(تصفيق)**.. ومباشرة، أتوجه إلى أخي السيد محمد رباح، إذا كان لديه تعقيب، فليتفضل.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس.

أولاً، أود أن أشكر المجاهد صالح ڤوجيل الذي كان رئيسا علينا على ما قدمه لنا وكان لنا الشرف أننا عملنا معه،

ثانيا، أود أن أبارك للإخوة المنتخبين والمعيّنين الجدد في التجديد النصفي.

ثالثا، السيد الرئيس، وزارة التربية لديها شعار هو «المقاربة في الكفاءات» أما نحن في مجلس الأمة اتخذنا شعار «التسيير بالكفاءات»، ولهذا انتخبناك؛ لأننا نراك الأقدر والأنفع والأجدر والأكفأ والمؤهل لتسيير مجلس الأمة، فلك منّا، سيدي الرئيس، جزيل الشكر ووفقك الله. أود أن أقول للسيد الوزير، إنّه من الصعب التعقيب على وزير النقل، إجابته كانت شافية وكافية، لأنني، السيد الوزير، أقول لك إنه أحيانا، سيدي الرئيس، تجد وزيرا ينتقد القطاع أكثر مما تنتقده المعارضة وهذا يبين أن السيد الوزير وضع يده على الجرح، إن شاء الله، «ربي يوفقك»، غير أنه، السيد الوزير، أقول لك بأنه في كل دول العالم، قطاع النقل يُسيّر من طرف الدولة ولنا، نحن، تجربة في وزارة الفلاحة، وزارة الفلاحة استوردت الحاصدات، فقامت الوزارة بإجراء عملية، الفلاح يقدم الحاصدة القديمة ويأخذ واحدة جديدة، طالما أنت تكلمت عن 30000، السيد الوزير، أنا صارحت وأعرف إمكانياتك وقدراتك بما أنك أنت قادر تستورد الطائرات وتستورد البواخر، إذن كان لازما تستورد الحافلات، لأن هذا الملف لابد أن يخرج من وزارة الصناعة، لأنه ملف يتعلق بسلامة المواطنين، فلهذا، السيد الوزير، أنا أتمنى أنك أنت من يستورد الحافلات، ونطبق خطة وزارة الفلاحة، حتى نقضي على الحافلات القديمة، كنت أود أن أتكلم عن متوسط عمر الحافلات ولكن أسهبت أنت في هذا الموضوع.

شيء آخر، السيد الوزير، التراكم الرقمي، عندما تأتي لوزارة النقل يقولون لك كل الخطوط مملوءة ولكن، سيدي الوزير، هناك خطوط فعلاً موجودة ولكن الحافلة إما تتعرّض لحادث مرور أو عطب أو حتى هناك نزاعات قانونية بين الورثة، إذن، السيد الوزير، أنت كذلك تكلمت عن شيء مهم وهو دعم المؤسسات الناشئة ولنا في مؤسسات التسيير الحضري تجربة ونجحت، أنا أقول لك السيد الوزير «وفقك الله»، وأعتذر منك أنني طرحت عليك سؤالا وأجبت في نصف ساعة، ممكن.. اسمح لي السيد الوزير، وفقكم الله.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد محمد رباح؛ الكلمة مجددا للسيد وزير النقل إذا كان لديه رد على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد الرئيس، عبارتان وفقط؛ بالنسبة لتجديد الحظيرة، أؤكد لك السيد عضو مجلس الأمة أننا نعمل بكل قوة، إن شاء الله، من أجل أن نصل إلى هذا، وأنا أقول إن المواطن يؤمن بالملموس، لما نصل إلى نتيجة، خاصة في النقل البري، الناس تُؤمن وتسترجع ثقتها في وزارة النقل، هذا أولاً، الأمر الثاني بالنسبة للخطوط، أنا أعطي تعليمات إلى كل مديري النقل بمد الخطوط وتدعيمها عند أي طلب، يعملون بالتنسيق مع السادة الولاة، إذا كان هناك طلب نحن نستجيب، والله العظيم (Les dérogations)، الإعفاءات التي أمضيها لسيارات الأجرة أو الخطوط المستعملة للنقل العمومي بلا حساب، نحن في الاستماع والانتظار، ليس هناك مشكل، بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أضم صوتي إلى التشخيص الذي قمت به فيما يتعلق بحالة الحافلات في الجزائر، وضرورة تكثيف وتعزيز الرقابة التقنية، هذا أمر مهم جدا، السيد الوزير، وفي بعض الحالات إذا كان هناك تساهل من طرف الجهات المكلفة بالرقابة التقنية، لابد أن تكون ردود فعل من طرف وزارتكم ومن طرف الدولة بصفة عامة في المستوى، بأخذ تدابير ردعية ضد هذه المؤسسات؛ لأن القضية لا تهم فقط هذه المؤسسة ولكن تهم أساسا سلامة المواطنين، أيضاً، لاحظنا في بعض المناسبات حافلات، لأسباب مادية بسيطة، تقوم ببعض التجاوزات بسرعة فائقة، باستعمال بعض الأساليب غير القانونية وغير الشرعية وكل هذه الأمور، لابد من ردع هذه التصرفات، والإشهار الكافي حتى نقلّص من كل هذه العمليات؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد عبد الجليل بن جراد ليطرح

سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

السيد عبد الجليل بن جراد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتشرف، أولاً، بإلقاء أول سؤال شفوي بحضرة الرجل الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الذي عرفناه متواضعا، حكيمًا، وبابتسامة عريضة مشرقة، جعلها الله في ميزان حسناته، كما أهنئ زملاءنا الجدد الوافدين إلى مجلس الأمة بين أحضان زملائهم وأحضان هذا الصرح المبارك، كما لا يفوتني أن أهنئ زملاءنا الذين فازوا بمناصب مكتب المجلس ورؤساء اللجان وبقية المناصب.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السيد وزير النقل المحترم،
السيد وزير الصحة المحترم،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
إطارات الوزارة،
إطارات مجلس الأمة،
وسائل الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم.

أوجه سؤالي الشفوي إلى السيد معالي وزير النقل المحترم، التالي نصه:

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد المعروفة من القانون العضوي، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما.

يشرفني أن أعلمكم بأنه لا يخفى عليكم، السيد الوزير، وضعية ولاية بني عباس الاستثنائية على كل حال، فهي تقع على بعد 15 كلم من الطريق الوطني رقم 6 ومع ذلك لازالت تفتقر إلى محطة برية لنقل المسافرين، مما يصعّب تنقل المواطنين من وإلى مدينة بني عباس.

وعليه سيدي الوزير المحترم،

متى يتم إنجاز هذه المحطة؟ كما لا يفوتني أن أذكرّكم بأننا طلبنا أن تزودوا الولاية ببعض حافلات النقل، إضافة إلى تزويد الولاية بحافلات النقل الحضري، نظرا لشساعة رقعة الولاية التي تفوق 100000 كلم^2 رغم عدد السكان، المواطنين، وتباعد بعض الولايات، منها ما تبعد بـ 450 كلم كمدينة تبلبالة والتي يضطر مواطنوها إلى التنقل أحيانا إلى بشار وفي اليوم التالي إلى بني عباس، فأشكركم على تفهمكم وجزاكم الله عنا خيرا، وتقبلوا فائق الشكر والاحترام.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد عبد الجليل بن جراد؛ الكلمة إلى السيد وزير النقل، تفضل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة والسيد الوزير،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الحاضرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – على طرحكم لهذا السؤال الذي يهم جزءًا من وطننا العزيز، ولاية بني عباس، التي كانت سابقا تابعة إلى ولاية بشار، وأنا عملت بهذه الولاية، وأعرف المنطقة معرفة جيدة، وأعرف هذه المدينة كذلك معرفة جيدة، وأكّن التقدير والاحترام إلى أهلها كما أكّن كل التقدير والاحترام إلى كل الجزائريين والجزائريات، سأحاول أن أكون مختصرا.

مطلب المحطة البرية صنف (ب) بمدينة بني عباس، تم طلب تسجيلها من طرف الوزراء الذين سبقوني في القطاع منذ سنة 2022 إلى سنة 2025، يعني Dans quatre exercices) (successivement ونحن نطلب تسجيلها ولكن لم تحظ بعملية التسجيل، إن شاء الله، نطلبها في 2026، طلبناها رفقة 8 محطات برية صنف (ج)، يعني على مستوى كذلك الولاية، موزعة على مستوى الولاية، نطلبها مجددًا في سنة 2026 ونتمنى أنها تُسجل، كما أعدك كذلك أنني سأتصل بالسيد الوالي لدراسة إمكانية، كذلك، طلب تسجيل، هو من طرفه، على مستوى إما (F.C.C.L) الصندوق المشترك للجماعات المحلية أو (Le budget communal) ميزانية البلدية إذا كان فيه إمكانية حتى تكون هناك مساعدة وتكون هناك إعانة.

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني وهو حافلات النقل الحضري أو حافلات النقل بين البلديات، الكل يعلم، 10

ولايات جديدة تم ترقيتها من طرف السيد رئيس الجمهورية، ونحن نبارك مثل هذا التقسيم الإداري الجديد الذي ـ بلا شك ـ ينعكس بالإيجاب على حياة المواطنين، ووجب علينا كذلك أن نواكب مثل هذه الخطط لترقية العمل على مستوى الوطن، أقول عن هاته الولايات العشر الجديدة، أولاً وقبل كل شيء، نحن نعمل على خلق مؤسسات النقل الحضري على مستواها وتعيين كذلك مديري النقل، وكذلك إيجاد الحافلات لوضعها تحت تصرف هذه الولايات، أنتم لديكم اليوم... أخذتم من الولاية الأم (3 حافلات) لا تستجيب لطلبات المواطنين، (3 حافلات) من الحجم الكبير، حافلتان تنشطان في المحيط الحضري لمقر الولاية وحافلة تنشط بدائرة كرزاز، ولكن ذلك يبقى قليلاً، فسنحاول، إن شاء الله، في المستقبل القريب أننا ندعمكم، إسمح لي سيدي الرئيس بدقيقين أو أقل، ما تم مصادرته من الحافلات الجامعية حاليا يقارب 3 آلاف حافلة، نحن نقوم بعملية جرد، لكي نعرف حاجيات الجامعة بالتدقيق والفائض سنعطيه إلى الولايات الجديدة وندعم أيضًا الولايات التي تعاني نقصا كبيرًا، ورأيتم مؤخرًا ببجاية، مثلا، أعطيناهم 10 حافلات لأنهم كانوا في وضعية صعبة وسننهج النهج نفسه بالنسبة للولايات الأخرى، إن شاء الله، والولايات العشر الجديدة، نحاول قبل نهاية السنة، إن شاء الله، أننا نعطيها ولو ما تيسر من الحافلات، حتى إن المواطنين كذلك يكونون على علم أنه لما تُصنف الولاية كولاية، فكل المديريات وكل الوزارات تتبع هذا القرار الذي اتخذته السلطات العليا للبلاد.

شكرا لكم، يعطيكم الصحة وبارك الله فيكم، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل زميلي وأخي السيد عبد الجليل بن جراد إذا كان لديه تعقيب، فليتفضل.

السيد عبد الجليل بن جراد: شكرا سيدي الرئيس المحترم، نشكر السيد معالي الوزير على الإجابة الشافية، إن شاء الله، كما نشكره على المجهودات التي يبذلها من أجل تحسين قطاع النقل الذي، حقيقة، هو يعرف نقائص كبيرة ولكن هذا الشيء ورثتموه، على كل حال، ولكن نعلم بحنكتكم وتجربتكم أنكم ستحسنون النقل، سواء كان جويا أو بحريا أو بريا، والكل يعلم بخرجاتكم على مستوى موانئ البلاد من أجل تحسين النقل البحري.

أما فيما يخص النقل البري فقد تشرفتم وأضفتم بأنكم ستزودون حظيرة البلاد بحافلات جديدة أو أقل من 5 سنوات، ستدخل حيز الاستيراد والخدمة، ولكن لا يفوتنا أن نذكركم، سيدي الوزير، بأن بعض المركبات المهترئة التي تفضلتم وذكرتموها نجدها في الطريق، والله العظيم، تتمايل وكأنها تقول لنا «إرحمونا لقد هرمنا» فنتمنى ألا نراها في الطريق، خصوصًا الحافلات التي تنقل المسافرين لأن هذا الشيء أضرّ بنا كمواطنين، ونريد دائما أن نرى بلادنا مزدهرة والخدمات في المستوى.

أما فيما يخص قضية حافلات ولاية بني عباس، 8 حافلات تكفينا، إذا تفضلت اليوم وقلت بحضرة السيد الرئيس سنزودكم بـ 4 حافلات والله، ستفرحنا وتفرح سكان بني عباس، فأنتم تعلمون ما يعانيه سكان تبلبالة، المواطن لا يجد كيف يذهب، نوفر له حافلات، ينهض صباحًا في الساعة الرابعة، تُوصله إلى مقر الولاية ويقضي حاجياته.. إسمح لي السيد الرئيس المحترم على «الدارجة» وبعد الغداء أو مساءً يعود، سيكون أحسن حالاً بالنَسبة "لقصابي" و"تبلبالة"، بالنسبة «لكرزار»، هي ليست بالكبيرة عليك السيد الوزير، نعرف أن لديك قرارات صارمة وتذكرت في أول مقابلة، أشكرك عليها، بعد 15 يوما من تنصيبك، تفضلت واستقبلتني وأكدت لي أنك بعد 6 أشهر سترى نوعية الخدمات، ونحن نراها في الميدان ونشكرك، على كل حال.

أمافيما يخص الرحلات الجوية، سيدي الوزير، والله، نحن نرى بعض الأمور في المطارات «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» ـ كما قلتم من قبل ـ في الخميس الماضي بوهران، ربما أنت على علم أم لا، 4 رحلات تم تكديسها في محطة قاعة الانتظار والمسافرين تعبوا وتأخرت الرحلات والتأخيرات، فرجاءً... حملوني هذه المسؤولية كي أوصلها لكم، كي تدخل 4 طائرات في قاعة واحدة، يجب مراعاة حرمة المواطن فقط... يوجد بعض النقائص قوموا بتسجيلها وتفضلوا بتحسينها.

ما عساني أقول؟ سوى، يوجد طريق، وكنت أود لو بقي معنا السيد وزير الأشغال العمومية، لأنه وعدنا ـ وأنت حاضر معنا هنا ـ بأنه سيسجل الطريق الوطني بين تبلبالة وبني عباس، ومسافته 140 كلم في هذه السنة، إلا أن برنامج السيد رئيس الجمهورية المعروف في (غار جبيلات)

والسكة الحديدية أخذ حصة الأسد من الميزانية، نحن نقدر هذا ونحترم كل قرارات السيد رئيس الجمهورية وقرارات الحكومة، إلا أننا، سيدي رئيس المجلس، أتمنى أن يُجسد هذا الوعد في العام القادم، وأكد لنا السيد الوزير، إن شاء الله، سيسجل حتى إخواننا الذين يعانون في تبلبالة وليستبشروا خيرا، وأشكركم سيدي الفاضل على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكر للسيد عبد الجليل بن جراد؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير إذا كان لديه تعقيب، فليتفضل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد الرئيس.

بالنسبة إلى حافلات النقل الحضري التي طلبها من السيد الرئيس، أنا أعدك ، إن شاء الله، في القريب العاجل، الولايات العشر الجديدة نعطيها ما تيسر، ما يمكننا سنعطيها، نحن نعمل على استرجاع الفائض من الحافلات الجامعية ونضعه تحت تصرف الولايات الجديدة، إن شاء الله، أنا لا أريد أن أمنحك أربع حافلات الآن، لأنه ليس بالشيء الصعب ولكن سأثير غضب إخواني كذلك في الولايات الأخرى، إن شاء الله، سنعطيكم كلكم مع بعض لما ننتهي من العملية، لأن هناك عملية تصليح وصيانة، لما ننتهي من العملية نحاول أن نكون منصفين ونعطي لكل الولايات، على الأقل، العدد نفسه من الحافلات في هذه السنة، إن شاء الله، وفي هذه الصائفة، أقول:

بالنسبة للتأخر، الهاجس رقم واحد، لما أتيت أنا للوزارة، بالنسبة إلى النقل الجوي هو التأخر في الرحلات، والأمر الثاني كذلك هو عدد الطائرات المتواجدة على مستوى الصيانة، بالنسبة للتأخر، نجحنا اليوم، أقول، أكثر، أنا أتابع يوميا كل مطارات الجزائر يرسلون لي (La ponctualité des vols)، اليوم نحن في 75 ٪ من الرحلات الداخلية تنطلق في وقتها، بعد أن كنا أكثر من 50 ٪ متأخرة، يعني هناك تحسن، مازال الجانب الثاني المتعلق بالأعطال ومشاكل الصيانة، ولكن مع إنشاء شركة الخطوط الجوية الداخلية، تأكدوا أنها الحل للاستجابة إلى كل متطلبات مواطنينا عبر كل التراب الوطني وخاصة الناس المتواجدين على مستوى الجنوب، والله العظيم، أحس بهم أكثر من نفسي، لأنني أدرك إدراك اليقين، كما قلت، القادم من تمنراست، والله لم يأت للتنزه، والله، قدم لأمر هام، فوجب علينا أن نوفر له وسائل النقل اللازمة، في انتظار، إن شاء الله، يكون القطار في المستقبل السريع والذي يستجيب إلى متطلباتنا، «يعطيكم الصحة» وبارك الله فيكم، شكرًا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أنا أبارك لولاية بني عباس الحافلات الجديدة، كما بودي..**(تصفيق)**.. بودي أن نسعى جميعا، السيد الوزير، هذا وعد مني، أنه مع حلول سنة 2026 نُسجل محطة للحافلات، إن شاء الله، أنا سأسعى معك..**(تصفيق)**.. لتسجيلها، إن شاء الله، لكي لا نتكلم عن هذا التأخير الذي دام سنوات وسنوات، أشكرك جزيل الشكر على كل ما تقدمت به للزملاء من رد، أنا لا أركز على الوقت في بعض الحالات، بل أهتم أكثر بالفائدة التي تأتي من الرد، كنتم أكيد، طفتم بجميع جوانب قطاع النقل، الأمر ليس سهلا، بالتوفيق، إن شاء الله، السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى قطاع الصحة، الكلمة إلى السيد محمد أمين ساحلي لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أمين ساحلي: شكراً، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، «ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة، هذا نصه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يعد التكفل بمرضى السرطان إحدى أولويات السيد رئيس الجمهورية، الذي أمر الحكومة بمتابعتها والوقوف عليها لتقديم أحسن تكفل وأفضل علاج ممكن للمرضى وفي أحسن الظروف، وقد حرصت الحكومة خلال السنوات الماضية، وتنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس، على افتتاح

العديد من مراكز ومصالح علاج السرطان عبر مختلف مناطق الوطن لتقريب العلاج من المرضى. إلا أن الوضع على مستوى عيادة «زيغوت أمين» لطب الأورام (ببوفريزي بالجزائر العاصمة)، بكل أسف، يعكس وجود اختلالات ونقائص غير مقبولة، مهنيا وإنسانيا، بسبب الاهتراء الكلي والتدهور لمباني العيادة، وعدم توفرها على الشروط الطبية والإنسانية لتقديم خدمات صحية لمرضى السرطان، من تكدس للمرضى في قاعات العلاج أثناء حصص العلاج الكيميائي، وتدني شروط النظافة الاستشفائية وغياب الأمن في محيط العيادة، مع اكتفاء العيادة بتقديم الخدمات العلاجية خمسة أيام في الأسبوع.

فما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها لفائدة هذه العيادة، قصد توفير أحسن الظروف المهنية والإنسانية للمرضى والأطقم الطبية العاملة بها، حتى تتمكن من أداء دورها العلاجي الهام؟ شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أمين ساحلي؛ الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال الشفوي، تفضل.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على النبي الكريم.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أنعمتم صباحاً.

في إجابتي عن سؤالكم الشفوي، هناك شقان:

الشق الأول، متعلق بالعيادة نفسها والتي هي مهترئة، المادة 83 من قانون المالية لسنة 2022 تؤكد أن كل المباني التي لا تتبع المؤسسة، لا يمكن التكفل بها، ولذلك هذه المنشأة تتبع لهيئة أخرى، فقدمت مديرية مستشفى «بني مسوس» الإجراءات وقامت بالصفقة لكن تم رفضها من قبل المراقب الميزانياتي لأن الهيكل لا يتبع المؤسسة، لكنها تقدم خدمات كبيرة في هذا المجال رغم كل الصعوبات الموجودة في هذا الهيكل.

في الشق الثاني، سعينا مع مؤسسة عمومية وقدمت لنا دعما ماليا، سيتم إنجاز مستشفى للأورام داخل المستشفى الجامعي، ووصلت نسبة الإنجاز به الآن 60 ٪، في الوقت نفسه، هناك أيضا مؤسسة عمومية أيضا تدعمنا بمستشفى آخر في الرويبة، في الوقت نفسه والإجراءات نفسها، العدد يتزايد كل سنة، هناك ميزانية مخصصة للتكفل بفتح كل ما هو «طب كيميائي» على مستوى المؤسسة، وصلنا الآن إلى فتح أكثر من 33 مركزا في كل الولايات، وسنصل في آخر السنة إلى 256 مركزا، فتحنا هذا المركز «بوفريزي» لأنه يقدم طلبًا يجب أن نلبّيهُ في الوقت الحالي، نظرا للظرف القاسي الذي يعاني منه بعض المرضى، بسبب صعوبة التنقل من ولاية إلى أخرى، ولكن الاستراتيجية المعتمدة أننا سنوفّى في آخر السنة 88 مسرّعًا، يعني سنقتني 29 مسرّعًا، وسيتم فتح أكثر من 256 مركزا للطب الكيميائي، شكرا على اهتمامك بقطاع الصحة، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرًا للسيد الوزير؛ أسأل زميلي السيد أمين ساحلي إذا كان لديه تعقيب؟ فليتفضل.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا سيدي الرئيس، كما أشكر السيد وزير الصحة على ما تفضل به من عناصر الإجابة على السؤال المتعلق بوضعية مرفق عمومي هام مرتبط مباشرة بالصحة والخدمة العمومية، ويقع ضمن ملف يعتبر ذا أولوية عند السيد رئيس الجمهورية وعند السلطات العمومية وهو ملف مكافحة السرطان الذي وضعته الدولة ضمن الأهداف الكبرى، أقول ضمن الأهداف الكبرى التي يجب العمل عليها، ولكن رغم تعليمات السيد رئيس الجمهورية بتحسين ظروف علاج مرضى السرطان، وتوفير أحسن الظروف الطبية والإنسانية لهم، وتكليف السلطات العمومية بتجنيد الموارد المالية والبشرية والطبية للتكفل بمرضى السرطان، إلا أن الوضعية المتدهورة لعيادة «بوفريزي» لعلاج السرطان وحالة الإهمال والتسيب في هياكل هذه العيادة ومرافقها وظروف العمل والعلاج غير المهنية وغير الإنسانية وانعدام أبسط الشروط التي يحتاجها المريض والطاقم الطبي، هذه الوضعية لا تعكس إطلاقا الخطاب الموجود، الرسمي، بخصوص التكفل بمرضى السرطان وأفتح قوسا، السيد الرئيس، لأوجه تحية تقدير وعرفان للطاقم الطبي المسؤول عن هذه العيادة وعلى العمل الجبار الذي يقومون به من أجل التخفيف عن المرضى وتقديم

الأفضل لهم رغم عدم توفير ظروف العمل المناسبة لهم.

السيد الرئيس،

رغم التبريرات التي قدمها السيد الوزير أمامنا اليوم إلا أن السؤال الكبير يبقى غياب الجهات الإدارية الوصية وتخليها عن واجبها القانوني والأخلاقي تجاه هذا المرفق وتجاه المرضى وكل الأعذار الإدارية والبيروقراطية المقدمة لا تُبرر هذه الوضعية لمرفق يتواجد بقلب الجزائر العاصمة، ويشرف عليه طبيا، إحدى الكفاءات الوطنية في علاج السرطان وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة السرطان، فهل يُعقل، السيد الرئيس، أن هذه أسباب كافية لتعطل عملية ترميم وإعادة تأهيل مرفق يخدم الآلاف من المرضى؟

وأخيرا، أتساءل هل زار السيد الوزير عيادة «بوفريزي» وشاهد بعينه وضعيتها؟ إذا لم يفعل ذلك، فإنني أدعوه أن يتفضل بزيارتها شخصيا أو يرسل لجنة تفتيش من مصالح وزارة الصحة للتأكد من الظروف غير المهنية وغير الإنسانية وغير الطبية بهذه العيادة، وبعدها، أنا متأكد أن قراراً حكيماً سيصدر عنه لفائدة المصلحة ولفائدة المرضى ولفائدة الطاقم الطبي ولفائدة الجزائر.

شكرا، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرًا زميلي المحترم؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الصحة إذا كان لديه تعقيب، فليتفضل.

السيد وزير الصحة: السيد الرئيس، أنا أقدم تحية كبيرة للطاقم الطبي وشبه الطبي الذي يعمل يوميا من السابعة صباحا إلى السابعة مساء، وهناك مرضى قد تم استشفاؤهم والتكفل بهم والإحصاءات موجودة، ثم الجواب الشافي أن هناك مستشفى يبنى بأكثر من 60 سريرا داخل المستشفى وقد وصلت الأشغال به إلى 50 ٪.

السيد الرئيس: شكرا، شكرا للسيد الوزير؛ أظن أن هناك توافقا فيما يتعلق بالمجهودات المبذولة من طرف الطاقم الطبي، هذا أكيد، إلا أن بعض الترميمات وبعض الأمور لعلها تسهل، كيف يمكن أن أقول، ممكن الإقامة وتسّهل التكفل بهؤلاء المرضى، أظن أن هذا هو الأمر الذي يتكلم عنه زميلي، حقيقة، مجهودات تبذل ليس فيه جدال، إلا أن بعض الأمور الطفيفة ممكن أن تساعد المرضى وعائلاتهم في المرور في هذه الأماكن، والأمر غير هيّن، ليس سهلا حتى تقدم أعمالاً إنسانية، وأظن أن السيد الوزير، لعلنا بالشيء القليل يمكننا أن نقدم أشياء في المستوى، إن شاء الله.

ونبقى مع نفس القطاع، قطاع الصحة، والكلمة إلى السيد محمد العربي سليماني ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السادة الوزراء المحترمون والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة وهو كالتالي:

إنّ تحسين وتعميم الخدمات الصحية يكون للمواطنين كافة، مع تكافؤ الفرص في التغطية الصحية لكل مناطق الوطن، خاصة تقريب الخدمات الصحية لولايات الجنوب، وهذا من صميم برنامج السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وضمن أولويات الحكومة.

وفي هذا الإطار، ورغم ما تم رصده لقطاع الصحة بولاية المنيعة، إلا أن الولاية مازالت تعاني عجزا معتبرا في التكفل بمرضى القصور الكلوي، بسبب توفرها على وحدة صغيرة لتصفية الدم والتي لا تلبي الطلب والضغط المتزايد عليها، حيث إن هاته الأخيرة أنجزت سنة 2002 للتكفل بـ 6 مرضى فقط، ومع تزايد عدد المرضى الذي وصل إلى نحو 80 شخصا، أصبحت لا تلبي هذا الكم الهائل منهم.

والسؤال هو كالتالي:

أين وصلت مراحل توسعة وحدة تصفية الدم بولاية المنيعة؟ وهل تم رصد غلاف مالي لتسجيل عملية جديدة لإنشاء مركز كبير لتصفية الدم بهذه الولاية؟ سؤالي موجه لكم، شكرا جزيلا، السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

زميلتي السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة الأعضاء.

في السؤال المطروح، السيد محمد العربي سليماني، نحن قدمنا عملا مشتركا سنة 2023 وقد اتفقنا على اقتناء 20 جهازا لتصفية الدم، وتم اقتناؤها، ثم هناك 6 أجهزة أيضا تم اقتناؤها، و3 تم اقتناؤها، أصبح الآن أكثر من 20 جهازا موجودا على مستوى هذه الوحدة، صحيح، أن الوحدة صغيرة ونحن إذا رجعنا إلى الوراء قليلا، إلى تاريخ هذه الوحدة التي أنشئت في 2001 وكانت بها (6 مرضى) وانتقل العدد بعد ذلك في 2004 إلى (20 مريضا) والآن وصل إلى (96 مريضا)، تم مؤخرا تسجيل توسعة للوحدة تقدر بأربعين مليون دينار جزائري، والبارحة تم الإمضاء على وثائق الميزانية على مستوى وزارة المالية، وسنشرع في التوسعة قريبا، ثم هناك بشرى لسكان مدينة المنيعة أن مستشفى 120 سريرا الجديد سيدخل في الخدمة أيضا، مصلحة قائمة بذاتها، تقريبا 50 وحدة خاصة لتصفية الدم، وهي المشروع الذي نعتمد عليه للتكفل بالمسائل المتعلقة بالمرضى في هذه المنطقة، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد محمد العربي سليماني إذا كنت تريد التعقيب، تفضل.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا للسيد الرئيس، شكرًا للسيد الوزير على هذا الرد، والبشرى التي بشرتنا بها، إن شاء الله.

بالنسبة للتوسعة معالي الوزير، من 2023 إلى 2025 تقريبا، نعتبرها سنة فقط، سنة 2024، الناس شيدوا مستشفيات جامعية في مدة 6 أشهر، وفي مدة 8 أشهر ونحن توسعة تكلف 4 ملايير ما زلنا فيها منذ أكثر من سنة، معالي الوزير، أريد فقط توصيل رسالة أن هذه الفئة تسبق الاستعجالات وتسبق العمليات، لأن هؤلاء المرضى يوما بعد يوم يصفّون دمهم، هذا ليس أمرا سهلا، لما أحضرنا الأجهزة، نحن نملك فائضا منها، بارك الله فيك، وتُشكر على هذا ولكن ليس لدينا أصلا أين نضعها، لدينا منزل فيه 6 غرف تقريبا ـ والله ـ ماذا أقول لك السيد الوزير؟ أتمنى أن تأتي في زيارة لولاية المنيعة لتشاهد شخصيا هذا المركز، كيف تتم فيه التصفية، كم من مرة أنبوب الدم يسقط المريض ولا يرونه، وقد يكون في غرفة بعيدة فيُناديهم ولا يسمعونه!! أطلب وأوجه هذا النداء لرئيس الجمهورية ـ الهواتف النقالة الذكية تمنع، مثلا، في المستشفيات ـ (متصلين بشبكة الإنترنت والمريض يناديهم ولا أحد يأتي إليه)، إلى أين؟! يجب أن تكون كفاءات، طبيب مُعاقب يعيّنونه في مصلحة تصفية الدم، مصلحة تصفية الدم يجب أن تكون لها رعاية خاصة، فيها ناس... مجاهد قال لي: «والله لن أذهب لتصفية الدم!!» حتى ذهبت لبيته وقال لي: «نحن حررنا هذه البلاد فيجيء هؤلاء الأطفال ليلهوا بنا!!» لا يوجد معالي الوزير، أقول مصلحة تصفية الدم إنها.. قم بإرسال لجنة تفتيش ولجنة مراقبة، اذهب لترى ماذا يحصل هناك، والله، كل مرة نتدخل مع مدير الصحة بالنيابة، نقول له تعال لترى الأمر ويأتي ويتدخل.. ولكن لا يكفي، أنا ذهبت لأتكلم مع طبيب هناك فكان يتكلم معي ويأكل الحلوى! ما هذه الروضة؟ من هؤلاء الأطباء؟ مع احترامي لبعض الأطباء، هناك أطباء في المصلحة، ما شاء الله، ناس في المستوى، ولكن هناك آخرون، ماذا أقول لك معالي الوزير؟!

موضوع آخر، التقنيون كم من مرة، معالي الوزير، تتوقف الأجهزة، لمدة 20 يوما أو 15 يوما، مرة دخلت وجدتهم يضربون الجهاز بأيديهم.. أين نحن ذاهبون؟ معالي الوزير، يجب أن نوفر «الاستقرار في مستشفى ولاية المنيعة، 4 مديرين لمدة سنة! في كل مرة أذهب أجد مديرًا جديدًا وأتكلم معه وأقول له أي أمر تحتاجه نتعاون من أجله ونخدم هذه المؤسسة، أذهب إلى العاصمة شهر أو شهرين، أعود فيقولون لي تم تغييره، 4 مديرين في مدة سنة أو مدة سنة ونصف، لا يوجد استقرار في مستشفى ولاية المنيعة! أرسل لجنة أو قم بالحضور بنفسك معالي الوزير، لإيجاد حل.. مستشفى ولاية المنيعة كنا نضرب به المثل، كان الناس يأتون من عين صالح، من أدرار، من تيميمون لإجراء العمليات به، اليوم نحن أصبحنا معالي الوزير، «واحلين في رواحنا»، «يرحم والديك»، مجاهد أوصاني وهو يناشد رئيس الجمهورية، قال لك: «أنا حررت هذه البلاد، ليس من أجل أن يأتي هؤلاء الأشخاص لكي يتعلموا فينا"، الممرضون

لا يزالون يتعلمون، يحضرونهم إلى هؤلاء المرضى، نتمنى توفير أشخاص مؤهلين، مع احترامي لك معالي الوزير، فنحن لما نتصل بك في الهاتف، ليس لتناول العشاء معك أو للحديث فقط بل يوجد أمر مستعجل يجب التحاور فيه، ولا نكلمك حتى «يوصل الموس للعظم»، معالي الوزير، أرجو التقبل ونحن لسنا ضد شخصك، والله، أنت إنسان محترم، ونعرفك وعملنا معك ولكن توسعة 4 ملايير في مدة سنة وأكثر، هذا شيء غير معقول! أنا أتمنى أن تذهب لرؤية ما يحدث، وأنا أشكرك على مصلحة الاستعجالات الجديدة التي أنشئت، هذه المصلحة الجديدة ما شاء الله، تمت زيارتها مع السيد الوالي في ذلك اليوم، ما شاء الله، ولكن هناك أمور لا ترضي في مستشفى المنيعة، تتمنى منك رعايته رعاية خاصة وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا زميلي السيد محمد العربي سليماني؛ وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد الوزير، أنا أظن أن مناشدة السيد الوزير للانتقال إلى عين المكان في محلها، ولكن المواطنين اليوم لديهم من يوصل الكلمة والحمد الله، سواء كان على مستوى المجلس الشعبي الوطني أو على مستوى مجلس الأمة، كلمتك السيد محمد العربي سليماني هي كلمة بوزنها، الكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة إذا كان لديه تعقيب، فليتفضل.

السيد وزير الصحة: على كل حال، أنا على علم بالحالة.. ولدي تقرير على أساس أن هناك مشكلات، فعلا، مطروحة، ضيق الغرفة، هي صغيرة جدا وعدد الأجهزة كثيرة، أنا تكلمت مع السيد الوالي وهو يفكر، ممكن سيعطينا هيكلا يتسع تقريبا 3 أضعاف أو 4 أضعاف الغرفة الحالية، في انتظار التوسعة، وفي انتظار المستشفى الجديد، هذا الأمر يُبشر بالخير ويحل مشكلة الغرفة الصغيرة الموجودة في المستشفى.

السيد الرئيس: السيد الوزير، أنا أظن أنه ما دام السيد الوالي قد وعد بأن يتكفل بالأمر، نرجو منه أن يتكفل به بسرعة، لأن الإرادة والإمكانيات توصلنا للمعجزات، السيد رئيس الجمهورية عندما يتكلم عن قطاع غزة، وعندما يقول إن الجزائر مستعدة في ظرف 15 يوما أن تبني مستشفى ..(**تصفيق**).. في ظرف 15 يوما تبني مستشفى في غزة، أظن أننا نستطيع أيضا في جميع أحياء هذا الوطن العزيز بناء كل ما يحتاجه المواطنون، ونمدّهم بمساعدات وإمكانيات وكذا، فنرجو من سيادتكم الاتصال بالسيد الوالي بخصوص هذه القضية المستعجلة، لا تقترح لي حلولا.. أعطني الحل ..(**تصفيق**).. وإذا كنت ستعطيني الحل، فقل لي متى يتم التسليم؟ بهذا الأمر نطمئن.. الناس تطمئن، وهذا يزيد من مصداقية الدولة ومؤسساتها.

شكرًا للسيد الوزير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه التي طالت قليلا، ولكن أظن أن الفائدة عمت؛ أشكر الزملاء الذين عبرّوا ونقلوا جملة من انشغالات المواطنين عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر موصول إلى السيد الوزير والسادة الوزراء الذين رافقونا والذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها، وبصفة خاصة للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها ومشاركتها أشغالنا؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر حرة منتصرة، شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة ..(**تصفيق**)..

رفعت الجلسة في الدقيقة السابعة والأربعين
بعد منتصف النهار

ملحق
أسئلة كتابية

1 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي التالي نصه:

بعد تدشين السلطات المحلية للمشروع القطاعي الهام الرابط مع محطة تحلية مياه البحر «هنين»، الذي رصدت له السلطات المركزية ميزانية معتبرة ليحل مشكل التزود بالماء لبلدية «ندرومة» وضواحيها خاصة والرواق الغربي عموما، إلا أن التمويل شهد انقطاعات مستمرة.

أيضا بعد رفع الطاقة الإنتاجية لمحطة التحلية لسوق الثلاثاء شهر أوت الفارط لتحسين التموين، ولكن بعد شهور فقط تراجعت الأمور وشهدت المحطة سالفة الذكر توقفات تقنية مما زاد من معاناة التزود بالماء للمواطنين.

السيد الوزير الأول المحترم،

تشهد آبار «الشبيكية» نقصا في المنسوب رغم مساعي السيد الوالي الحثيثة وتعليماته وحرصه، إلا أن ساكني «ندرومة» يعانون ويشتكون النقص في التزود بهذه المادة الحيوية في عدة أحياء منها، «حي السطور، حي الأمير عبد القادر، خريبة»، أحياء المدينة القديمة.

السيد الوزير الأول المحترم، كل ساكنة بلدية «ندرومة» أملهم في سيادتكم في التكفل بانشغالهم ونحن على مقربة من شهر رمضان الفاضل.

سؤالي هو:

متى يتم التكفل الفعلي والنهائي بمحطتي تحلية مياه البحر الواقعتين «بسوق الثلاثاء وهنين» بولاية تلمسان ؟

تفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 فيفري 2025

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الري:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛

بداية، أتوجه لكم بخالص الشكر والعرفان على السؤال الذي وجهتموه للسيد الوزير الأول بخصوص التموين بالمياه الصالحة للشرب لبلدية ندرومة بولاية تلمسان، وكنتم قد أشرتم إلى أن محطات تحلية مياه البحر تعرف توقفات عديدة مما يؤثر على التزويد بالمياه الصالحة للشرب لعدة أحياء، وتساءلتم عن التكفل الفعلي للمحطتين الواقعتين بولاية تلمسان، «سوق الثلاثاء وهنين».

إن ولاية تلمسان تتوفر على عدة مصادر إنتاج مياه الشرب، من بينها المحطتان المذكورتان أعلاه، وبالفعل تراجع مستوى إنتاج محطة «سوق الثلاثاء» في السنوات الأخيرة مما أثر على التزويد بالمياه الصالحة للشرب على ساكنة بعض بلديات الولاية، و هذا بسبب الأعطاب التي تسجلها المحطة، ناهيك عن الانقطاعات الناتجة من عكارة مياه البحر أثناء سوء الأحوال الجوية، وفي كل مرة يحدث توقف لأي محطة إلّا ونتدخل مع مصالح وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة للتنسيق مع القائمين ومسيري المحطتين لإعادة تشغيلهما مع الحرص على ديمومة استغلالهما.

أما فيما يخص التكفل بإشكالية تموين بلدية «ندرومة» بالماء الشروب، أعلمكم بأن قطاع الري قد اتخذ جملة من الإجراءات بهدف تحسين هذه الوضعية، حيث استفادت بلدية «ندرومة» من إنجاز عدد من المناقب والآبار لتدعيم البلدية بالمياه الصالحة للشرب، كما استفادت أيضا من

مشروع ضمن البرنامج الاستعجالي لسنة 2024، يهدف إلى إعادة تأهيل شبكات التزود بالماء الشروب بطول إجمالي يعادل 26000 متر طولي، يخص كلا من أحياء «سيدي عبد الرحمان، الرملة، خريبة، السطور، جليسة، بن قميلة، أولاد برحو، دار بن فليح، قروجة وحي 48 مسكنا»، للقضاء على النقاط السوداء بهذه الأحياء، والحد من التسربات، مما يساهم باسترجاع كميات من المياه، وهو ما سيحسن من الخدمة العمومية للماء الشروب، مع تحسين فترات التوزيع.

حاليا تقوم مصالح مديرية الري بالولاية بإنجاز منقب على مستوى المقسم، وأشغاله تشارف على الانتهاء.

وكون بلدية «ندرومة» تتمون من رواق بوحلو ـ مغنية ـ الغزوات، سيتم كذلك تدعيم كميات المياه الموجهة لساكنة هذه البلدية، فور دخول حيز الخدمة المنقبين «بوحلو 1 وبوحلو 2» اللذان هما في مرحلة التجارب وربطهما مع الرواق في الأيام القليلة القادمة، ويقدر الإنتاج الإضافي المنتظر ما يعادل 5200 متر مكعب في اليوم، مما سيحسن فترات توزيع المياه ببلدية ندرومة.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردت أن أفيدكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ولكم مني فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 5 مارس 2025

طه دربال
وزير الري

2 ـ السيد عبد القادر علي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن مهنة الفلاح وصفته يكتسبها من خلال حمله لبطاقة الفلاح، وهي الوثيقة الوحيدة لإثبات صفته وفقا للقانون وهو يعتبر نشاطا مهنيا وليس تجاريا وبالتالي فهو لا يحمل أي سجل تجاري.

سيدي الوزير، عند استخراج وثيقة الامتياز التحفيزي يطلب من الفلاح تقديم السجل التجاري، وهذا مخالف للقانون من طرف مكلف من إدارة الضرائب لأن الأخير خاص بمؤسسة أشغال استصلاح الأراضي وليس النشاط الفلاحي.

سؤالي هو:

لماذا لا يتم منح وثيقة الامتياز التحفيزي للفلاحين على أساس بطاقة الفلاح؟

تقبلوا سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 فيفري 2025

عبد القادر علي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب الإرسال، تمت موافاتي بالسؤال الكتابي الذي تفضلتم بطرحه بخصوص سبب عدم منح وثيقة الامتياز التحفيزي للفلاحين على أساس بطاقة الفلاح.

جوابا، يشرفني إحاطتكم علما أن مصالحي المختصة ـ المديرية العامة للضرائب ـ مكلفة بتطبيق الإعفاءات الجبائية المنصوص عليها في قرارات منح الامتيازات الجبائية الصادرة عن وكالات ترقية الاستثمار ودعم التشغيل.

كما بودي إبلاغكم أنه يمكن للفلاح الاستفادة من المزايا والإعانات الممنوحة في إطار أنظمة دعم التشغيل المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، وذلك على أساس بطاقة الفلاح، وهذا في حال استيفاء الشروط اللازمة وتقديم الملف الإداري المطلوب.

أما فيما يخص المزايا الممنوحة في إطار القانون رقم 22–18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، فإن الاستفادة منها مرتبطة بتقديم السجل التجاري وهذا وفقا لأحكام النصوص التطبيقية لهذا القانون، لاسيما أحكام

المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 22–299 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 مارس 2025

عبد الكريم بوالزرد
وزير المالية

3 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفنا ـ السيد الوزير المحترم ـ أن نتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر بلدية «عين غرابة» بولاية تلمسان من البلديات التي تمتاز بغطاء غابي ونباتي متنوع لا بأس به، إلا أنها معرضة لخطر حرائق الغابات، حيث إنها محرومة من وحدة ثانوية للحماية المدنية رغم توفر الوعاء العقاري وهذا ما أصبح مطلبا ملحا للساكنة.

سؤالي هو:

متى سيتم تسجيل وحدة ثانوية للحماية المدنية ببلدية «عين غرابة»، من شأنها أن تساهم في حماية الثروة الغابية المهمة في حياة المواطنين؟

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 فيفري 2025

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت ببالغ الاهتمام، سؤالكم الكتابي المتعلق بطلب إنشاء وحدة ثانوية للحماية المدنية ببلدية «عين غرابة» ولاية تلمسان.

وفي هذا الشأن، يشرفني أن أحيطكم علما أنه ضمن الاستراتيجية المعتمدة من قبل المديرية العامة للحماية المدنية، التي تهدف إلى تعميم التغطية العملياتية لوحداتها عبر مختلف دوائر وبلديات الوطن، فقد تم برمجة تسجيل مشروع إنجاز وحدة للحماية المدنية على مستوى بلدية «عين غرابة» بولاية تلمسان ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026.

وللتذكير، فإن إنجاز وحدات الحماية المدنية يتم بناء على دراسة موضوعية دقيقة يراعى فيها مجموعة من المعطيات التقنية على غرار خريطة الأخطار الطبيعية والتكنولوجية بالمنطقة، الكثافة السكانية والإحصائيات المسجلة سنويا من قبل مصالح قطاعنا الوزاري في مختلف الحوادث التي وقعت في إقليم البلدية، وكذا بُعد المنطقة عن أقرب وحدة للحماية المدنية أو المركز الصحي أو المستشفى.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 مارس 2025

إبراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

4 ـ السيد عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

استنادا إلى أحكام القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، والمعدل والمتمم بالنصوص التطبيقية ذات الصلة، والذي يهدف إلى تسوية وضعية البنايات غير المطابقة ومنح المواطنين إطارا قانونيا يضمن حقوقهم العقارية، نود الاستفسار عن مدى تنفيذ هذا القانون خلال الخماسي الأخير، لاسيما فيما يتعلق بتسوية وضعية البنايات على مستوى دائرة عين صالح ودائرة إينغر (ولاية عين صالح).

سؤالي هو:

1 ـ ما هي نسبة الملفات المقبولة والمرفوضة من إجمالي الملفات المودعة لدى المصالح الإدارية في كل من دائرتي عين صالح ودائرة إينغر بغرض تسوية وضعية البنايات؟

2 ـ ما هي الأسباب الإدارية والقانونية التي أدت إلى رفض بعض هذه الملفات؟

3 ـ ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لضمان الامتثال للتعليمات الوزارية وتطبيق القانون بالشكل الصحيح بما يكفل للمواطنين حقهم في تسوية وضعياتهم وفق الأطر القانونية المحددة؟

وفي انتظار ردكم، تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 فيفري 2025

عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت بكل اهتمام، سؤالكم الكتابي المتعلق بوضعية تسوية البنايات في إطار القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، بكل من دائرتي «إن صالح وإن غار» بولاية إن قزام.

وفي هذا الشأن، يشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم، أن مصالح ولاية إن قزام قد سجلت خلال الخماسي الأخير (2020-2024)، إيداع 13 ملفًا بدائرة إن غار، حظيت جميعها بالقبول بنسبة 100٪، في حين بلغ عدد الملفات المودعة بدائرة إن صالح 468 ملفا، قبل منها 161 ملفا، فيما أجل دراسة 29 ملفا ورفض 228 ملفا، كما لا تزال 50 حالة قيد الدراسة.

وبخصوص الملفات المرفوضة، فقد عللت المصالح المعنية قرارها بأسباب مختلفة على غرار:

ـ عدم احترام ارتفاق شبكتي الكهرباء والتوتر العالي،

ـ تشييد البنايات بعد سنة 2008،

ـ تواجد البنايات فوق أراض تابعة للبلدية أو غياب وثائق تثبت الملكية،

ـ وجود نزاعات قانونية أو تسجيل أكثر من ملف على نفس العقار،

ـ بالإضافة إلى حالات عدم استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون، كالأراضي غير المبنية أو تلك التي تمثل إحاطات فقط دون منشآت قائمة.

وعملا على تسهيل إجراءات تحقيق المطابقة، تم منذ صدور القانون 08-15 السالف الذكر إصدار العديد من التعليمات الوزارية التي من شأنها تبسيط الإجراءات وإيجاد حلول لتجاوز العقبات المسجلة، من بينها التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 1 جويلية 2024، والمتضمنة إجراءات مرنة لمعالجة ملفات التسوية، لاسيما فيما يخص:

ـ التعامل مع العقارات الواقعة على أراض فلاحية مدمجة أو التي لم تحترم ضوابط العمران،

ـ تنظيم لجان الطعون الولائية ودراسة الملفات التي رفضت في المرحلة الأولى،

ـ معالجة وضعيات البنايات ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو المستقبلة للجمهور،

ـ حالات وفاة صاحب الطلب قبل أو بعد دفع مبلغ التنازل.

وفي إطار الحرص على تحسين النسيج العمراني، تم تكليف الولاة باتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء ظاهرة البنايات غير المكتملة، بما يضمن تحسين الطابع الجمالي والحضري للمدن، كما تتواصل المشاورات بين القطاعات المعنية، وعلى رأسها وزارة السكن والعمران والمدينة، من أجل إيجاد حلول ناجعة لتسوية الوضعيات العالقة وضمان تنفيذ القانون بفعالية.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 مارس 2025

إبراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

5 ـ السيد سليم بالحسروف
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير المحترم، تحية طيبة وبعد؛

أثناء قيام شرطة المرور بعملها النظامي في مراقبة حركة المرور ومخالفاتها داخل المحيط العمراني وتحرير مخالفات السير، نشهد معاناة السائقين خاصة المسافرين خارج إقليم الولاية، ونلمس ذلك في العطل الأسبوعية والفترات المسائية، الصعوبة في تحصيل المخالفة ما يسبب في تعطيل مصالح المواطنين والتنقل لمسافات طويلة.

لذلك أصبح تفعيل الدفع بأجهزة قراءة البطاقات البنكية (CIB) والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر التي من شأنها تسهيل المخالصات وقبض الغرامات والانسجام مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بشأن ملف الرقمنة واستعمال القنوات الرقمية، وتسهيل مهام المواطنين من طوابير أروقة البريد والطوابع الجبائية وربحا للوقت، حتى نعطي انطباعا على انسجام وتفعيل وعصرنة جهاز المديرية العامة للأمن الوطني ومواكبته للرقمنة.

السؤال: متى يتم تعميم ووضع الدفع بأجهزة قراءة البطاقات البنكية (CIB) والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر لدى مصلحة شرطة المرور للمخالصات على المخالفات المرورية في عين المكان؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 فيفري 2025

سليم بالحسروف
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت بكل اهتمام، سؤالكم الكتابي المتعلق بتعميم ووضع حيز الخدمة لأجهزة الدفع الإلكتروني لتحصيل الغرامات الجزافية الخاصة بمخالفات قانون المرور، على مستوى مصالح المديرية العامة للأمن الوطني.

وفي هذا الشأن، يشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم، أنه في إطار تعزيز الرقمنة وتحسين جودة الخدمات العمومية، يأتي مشروع التسديد الإلكتروني للغرامات الجزافية الخاصة بالمخالفات المرورية كإحدى المبادرات الرامية إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها لصالح المواطنين، وقد تم إطلاق هذا المشروع بمبادرة من مصالح وزارة المالية، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، سعياً لتحديث أساليب الدفع وجعلها أكثر كفاءة ومرونة.

وفي هذا السياق، تم الشروع مؤخرا في تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني على مستوى مختلف النواحي، وفق برنامج تدريجي يواكب عملية التلقين التطبيقي لأفراد الشرطة المعنيين باستعمال هذه الأجهزة، وقد شهدت ناحية الوسط استلام وتوزيع 609 أجهزة، على أن تستمر العملية لتشمل باقي النواحي وفق مخطط تعميم مدروس يضمن تغطية شاملة وفعالة لهذا النظام الجديد، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتسهيل إجراءات تسديد وتحصيل الغرامات الجزافية.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 مارس 2025

إبراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

6 ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نقف على انشغال يخص الأساتذة المنتسبين إلى قطاعكم، ذلك أن القانون منحهم حق الاستفادة من الإحالة على الاستيداع في ظروف ولأسباب محددة، غير أن المستفيد من هذه الوضعية يحرم من حقه في العودة إلى منصبه في المؤسسة الأصلية، ويتم توجيهه إلى مؤسسة أخرى، الأمر الذي يضطر بعض الأساتذة إلى مواصلة العمل والتخلي عن الاستفادة من وضعية الإحالة على الاستيداع رغم حاجته الماسة إليها إما لمرض أو تربية أبناء ـ معاقين أحيانا ـ الأمر الذي نراه من وجهة نظرنا معسرا وبعيدا عن مبدأ المساواة، خاصة وأن المستفيد من الإحالة على الاستيداع في القطاعات الأخرى له الحق في الرجوع إلى منصبه في المؤسسة الأصلية.

لهذا نرى أنه من الضروري مراجعة هذا الموضوع وإعادة النظر فيه ومنح الأستاذ المستفيد من وضعية الإحالة على الاستيداع حق الرجوع إلى منصبه ومؤسسته.

السؤال المطروح: هل ستعيد دائرتكم الوزارية النظر في هذا الموضوع؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 9 جانفي 2025

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي المحول إلينا بطرح انشغال يتعلق بمنح الأساتذة المستفيدين من وضعية الإحالة على الاستيداع، حق الرجوع إلى مناصبهم ومؤسساتهم الأصلية بعد عودتهم من ذات الوضعية؛ بهذا الصدد، وإذ أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على اهتمامكم بقضايا منتسبي قطاع التربية الوطنية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

إن الإحالة على الاستيداع تُعد من الوضعيات القانونية للموظف المنصوص عليها بموجب الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المتمم، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 20–373 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالوضعيات القانونية، وهي وضعية يتم بموجبها الإيقاف المؤقت لعلاقة العمل وتؤدي إلى توقف راتب الموظف وحقوقه في الأقدمية وفي الترقية في الدرجات وفي التقاعد، غير أنه يحتفظ في هذه الوضعية بالحقوق التي اكتسبها في رتبته الأصلية عند تاريخ إحالته على الاستيداع.

أما بخصوص مسألة رجوع الأساتذة إلى مناصبهم في نفس المؤسسات التي كانوا يمارسون مهامهم على مستواها قبل إحالتهم على الاستيداع، فقد نص التنظيم المعمول به، لاسيما بموجب أحكام المادة 49 من المرسوم التنفيذي رقم 20–373 المذكور أعلاه، على إعادة إدماج الموظف بعد انقضاء فترة إحالته على الاستيداع في رتبته الأصلية بقوة القانون ولو كان زائدا عن العدد.

وعليه، فإن مصالح دائرتنا الوزارية تضمن وتحرص على إعادة إدماج الأساتذة العائدين من وضعية الإحالة على الاستيداع في رتبهم الأصلية حتى وإن لم تتوفر مناصب مالية في ذات الرتب، أما إعادة إدماجهم في المؤسسات التعليمية التي كانوا يمارسون فيها مهامهم قبل الاستيداع، وبالرغم من أن ضمان التمدرس المتواصل يتطلب التكفل الآني بالتلاميذ من خلال إحدى طرق التوظيف، وبالمقابل فإن إرجاع الموظف إلى منصبه بعد الاستيداع يعتبر أولوية نحرص على ضمانها كأصل عام.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 13 مارس 2025

محمد صغير سعداوي
وزير التربية الوطنية

7 ـ السيد لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

كم تبلغ حظيرة السيارات الوطنية حسب ما هو مسجل بالتطبيق الذي تعتمد عليه دائرتكم الوزارية على أساس البطاقة الرمادية وذلك لكل من:

ـ السيارات السياحية،
ـ السيارات النفعية،
ـ حافلات نقل المسافرين،
ـ الشاحنات؟

كم يبلغ إجمالي الحظيرة الوطنية للأنواع سابقة الذكر التي تقل أعمارها عن عشر سنوات؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ المحترم فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 فيفري 2025

لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت ببالغ الاهتمام، سؤالكم الكتابي المتعلق بطلب موافاتكم بإحصائيات حول حظيرة السيارات الوطنية.

وفي هذا الشأن، يشرفني أن أحيطكم علما أن قطاعنا الوزاري وفقا لما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 19–331 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2018 الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يسهر على تنظيم ومتابعة حالة الأشخاص وممتلكاتهم وتنقلهم، وذلك لاسيما من خلال المصالح الإدارية التابعة للجماعات المحلية.

وعليه، ففي مجال متابعة سير المركبات عبر التراب الوطني، تعمل مصالح دائرتنا الوزارية على تسجيل المركبات وتسليم أصحابها البطاقات الرمادية التي تسمح لهم باستغلالها والسير على الطريق العام والانتفاع بها.

وفي هذا الشأن، تخضع إجراءات ترقيم هذه المركبات إلى أحكام كل من القانون رقم 01–14 المؤرخ في 19 أوت سنة 2001 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 23–317 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك البطاقية الوطنية لترقيم المركبات.

هذا الأخير، يشير إلى أن البطاقية الوطنية لترقيم المركبات تتشكل من مجموع المعطيات المتعلقة بالمركبات ومالكيها والأنظمة المعلوماتية المستعملة لمعالجة واستغلال هذه المعطيات.

وعليه، لابد من التأكيد على أن المعطيات المقيدة بذات البطاقية تتضمن سوى المركبات التي تم ترقيمها من قبل المصالح المخولة ولا تشكل بأي حال من الأحوال إحصاء للمركبات التي هي حاليا تسير على التراب الوطني.

ومن ثم، قصد التكفل بموضوع سؤالكم من الجدير توجيه طلبكم إلى الديوان الوطني للإحصاء، كونه المؤسسة المخولة بإعداد وتوفير ونشر المعلومات المؤتمنة والمنتظمة والملائمة لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين، وفقا لأحكام المرسوم التشريعي رقم 94–01 المؤرخ في 15 جانفي 1994 المتعلق بالمنظومة الإحصائية.

وتفضلوا، السيد العضو، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 مارس 2025

إبراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

8 ـ السيد بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ

في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يتساءل الناجحون في القوائم الاحتياطية الخاصة بمسابقة مشرف التربية التي أجريت مؤخرا عن مصيرهم المتعلق بهذه المسابقة، والتي تتلخص فيما يلي:

1 ـ تفعيل قوائم الاحتياط كونهم اجتازوا الامتحانين بنجاح.

2 ـ توضيحات حول العدد الكبير لقوائم الاحتياط.

سؤالي هو:

ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها بخصوص العدد الهائل للناجحين في قوائم الاحتياط، ومصيرهم المستقبلي، خصوصًا في ظل الغموض الحالي الذي يكتنف وضعيتهم؟

هل ستكون هنالك رخصة استثنائية وتجعلونها قوائم احتياطية طويلة المدى، يتم استغلالها كما حدث من قبل مع الأساتذة؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 فيفري 2025

بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي المحول إلينا بطرح انشغال يتعلق بالقوائم الاحتياطية لرتبة مشرف التربية؛ بهذا الصدد، وإذ أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا قطاع التربية الوطنية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

إن عملية استغلال القوائم الاحتياطية الخاصة بالمسابقات والامتحانات، مضبوطة بنصوص قانونية لاسيما المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 12–194 المؤرخ في 25 أفريل 2012، المحدد لكيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها.

كما تفصل التعليمة رقم 01 المؤرخة في 20 فيفري 2013، الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، المتعلقة بتطبيق المرسوم التنفيذي، سالف الذكر، في إجراءات إعداد قوائم الاحتياط وصلاحياتها، حيث تنص على أنه قصد السماح للمؤسسات والإدارات العمومية استبدال المرشحين الناجحين نهائيا في المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية، الذين لم يلتحقوا بمناصب تعيينهم في أجل شهر واحد (1)، كما هو منصوص عليه في المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 12–194، سالف الذكر، تتولى لجان القبول النهائي أيضا، إعداد قوائم الاحتياط حسب درجة الاستحقاق.

من جهة أخرى، وبغية ترشيد استغلال المناصب المالية الشاغرة وتلبية الاحتياجات الضرورية من المستخدمين للمؤسسات والإدارات العمومية، تبقى قوائم الاحتياط المشار إليها أعلاه صالحة إلى غاية فتح المسابقة أو الامتحان أو الفحص المهني للسنة المالية الموالية وكأقصى حد إلى ما قبل تاريخ غلق السنة المالية الموالية وهذا تطبيقا للمادة السالفة الذكر، ويمكن اللجوء إلى هذه القوائم، بصفة استثنائية لشغل المناصب المالية المحررة خلال الفترة الممتدة بين مسابقتين أو امتحانين أو فحصين مهنيين، لأحد الأسباب التالية: الإحالة على التقاعد، النقل، الإحالة على وضعية الخدمة الوطنية، التسريح، العزل، الاستقالة والوفاة.

ونؤكد أن مصالحنا المختصة، المحلية منها والمركزية، تقوم كل سنة بتفعيل القوائم الاحتياطية في حدود المناصب التي تشغر طبقا للحالات سالفة الذكر والاحتياج الحقيقي.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 مارس 2025

محمد الصغير سعداوي
وزير التربية الوطنية

9 ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نلفت انتباهكم إلى حاجة دائرة «الجعافرة» بولاية برج بوعريريج إلى مستشفى 60 سريرا، ذلك أن سكان الدائرة بمختلف بلدياتها يتنقلون إلى دائرة «مجانة» للعلاج مع صعوبة الطريق والتضاريس الوعرة.

وكلها أسباب تدعونا لمطالبتكم بإعداد دراسة وإنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة «الجعافرة»؛ السؤال المطروح: هل ستنظر مصالحكم إلى هذا المطلب الملح بعين الاعتبار لتستفيد الدائرة من مستشفى يغطي بلدياتها ومداشرها؟

في انتظار ردكم تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 فيفري 2025

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إجابة عن سؤالكم المذكور بخصوص طلب تسجيل مشروع لإنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الجعافرة (ولاية برج بوعريريج)، يشرفني أن أعلمكم بأنه سيتم اقتراح تسجيل دراسة هذا المشروع خلال مناقشة القوانين المالية المقبلة، هذا وتجدر الإشارة بأنه قد تم تدعيم ولاية برج بوعريريج بمشاريع استثمارية لإنجاز خمسة (05) مستشفيات جديدة، أربعة (04) منها عمومية بكل من عاصمة الولاية، «الحمادية، رأس الوادي، زمورة» وواحد (01) متخصص في أمراض القلب.

تقبلوا منّي، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 مارس 2025

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

10 – السيد بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا للأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني– السيد الوزير – أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

بخصوص إشكالية التوظيف بصفة التعاقد رغم أن المناصب المعنية تعد شاغرة بصفة نهائية.

الإطار التنظيمي:

تجيز التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 27 أكتوبر 2021 اللجوء للتعاقد فقط في حالات الشغور المؤقت كالعطل المرضية طويلة الأمد أو الإجازات الاستثنائية – تنظيميا – تمنح الأولوية للتوظيف الدائم لشغل المناصب النهائية.

الإشكالية:

تم اللجوء لتوظيف أساتذة التربية البدنية بصفة التعاقد لشغل مناصب مستحدثة وشاغرة نهائيا في التعليم الابتدائي، وهو ما يتعارض مع التعليمة السارية و مع قرار رئيس الجمهورية باستحداث منصب أستاذ تربية بدنية في الابتدائي و إدماج أساتذته نهائيا.

سؤالي هو:

لماذا تم اللجوء للتعاقد في مناصب يفترض شغلها بتوظيف دائم، خصوصا أن هذا التخصص جديد ويستوجب استقرارا لضمان الجودة والتنظيم و دعم مشروع رئيس الجمهورية المتمثل في القيام بالرياضة المدرسية ؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 جانفي 2025

بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي المحول إلينا بطرح انشغال يتعلق بإدماج الأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية الوطنية؛ بهذا الصدد، وإذ أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على اهتمامكم بشؤون منتسبي قطاع التربية الوطنية، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن السيد رئيس الجمهورية، قد وافق خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 23 مارس 2025، على إدماج 82410 أساتذة متعاقدين في مختلف الأطوار التعليمية، مواصلة للوفاء بالتزاماته مع أسرة القطاع التربوي وتوقيرا لمهنة المربين ودورهم في بناء وتحصين النشء، ويأتي هذا بعد عملية إدماج سابقة شملت 62000 أستاذ متعاقد، ليصل المجموع إلى إدماج 144410 أساتذة في كل الأطوار التعليمية، مما يكفل الاستقرار الوظيفي للأساتذة المدمجين ويدعم الاستقرار الاجتماعي والمهني بالقطاع.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 أفريل 2025

محمد صغير سعداوي
وزير التربية الوطنية

11 – السيد محمد سالمي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقاً لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، والمواد من 93 إلى 96 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الكتابي الآتي نصه:

سيدي الوزير المحترم؛

بداية، نتوجه إليكم بالشكر على ردكم السريع الذي يعكس حرصكم على متابعة انشغالاتنا، ومع ذلك نرى أن الرد الوارد لم يعكس التطلعات المرجوة ولم يعالج بصورة شاملة الانشغالات الجوهرية المتعلقة بمشاركة المؤسسات الوطنية في المشاريع الكبرى خاصة في قطاع السكن.

نود لفت انتباهكم إلى أن مشروع المدينة الإعلامية الذي منح لمؤسسة أجنبية بقيمة تفوق 409 ملايير دينار يعادل تقريباً القيمة الإجمالية لميزانيات عدة وزارات مجتمعة، بل يتجاوز بمقدار الضعف الميزانية المخصصة لقطاع السكن على المستوى الوطني، وهذا يثير تساؤلات حول أسباب اقتصار تنفيذ المشاريع الكبرى في القطاع على المؤسسات الأجنبية، رغم أن تجارب القطاعات الأخرى أثبتت قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق نتائج مبهرة من حيث الجودة وسرعة الإنجاز.

على سبيل المثال:

قطاع الطاقة شهد إنجاز مشاريع محطات تحلية مياه البحر بنسبة 100 ٪ من قبل مؤسسات جزائرية عمومية، في سابقة تاريخية على مستوى الجزائر، إفريقيا، والدول العربية.

كذلك، في قطاع السكة الحديدية والبنية التحتية (الطرق والمنشآت القاعدية)، تولت مؤسسات جزائرية 100 ٪ من المشاريع الكبرى ونجحت في تحقيق إنجازات نوعية شهد لها الجميع.

رغم أن قطاع السكن يتميز بتعقيد أقل نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أنه القطاع الوحيد الذي نشهد فيه هيمنة المؤسسات الأجنبية على المشاريع الكبرى وهو أمر لم نألفه سابقًا؛ هذا الوضع يتناقض مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية الذي يلح في كل خرجاته الإعلامية على دعم المنتوج الوطني وحماية المؤسسات الجزائرية.

كما نشير إلى أن قطاع السكن قد عرف قفزة نوعية خلال عهد السيد رئيس الجمهورية، سواء من حيث

الجودة أو من حيث زيادة عدد المؤسسات الوطنية المشاركة في الإنجاز، ومع ذلك نلاحظ اليوم تراجعاً ملحوظاً في هذه المكتسبات، وهو ما يستدعي إعادة النظر في توزيع المشاريع لضمان إشراك أكبر للمؤسسات الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك نرصد بقلق انتشار العمالة الأجنبية غير القانونية في المشاريع الكبرى للقطاع وهو ما يمثل خطراً على الأمن الاقتصادي والاجتماعي ويتسبب في خسائر فادحة لصندوق الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة.

سيدي الوزير، نرجو منكم تقديم التوضيحات اللازمة بشأن هذا الوضع، مع بيان الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لمعالجة هذه الاختلالات وضمان احترام توجيهات السيد رئيس الجمهورية كما نؤكد على أهمية تصحيح هذا المسار وإعادة الاعتبار للمؤسسات الوطنية التي أثبتت كفاءتها وجدارتها في مختلف القطاعات.

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

الجزائر، في 13 جانفي 2025

محمد سالمي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بمشاركة المؤسسات الوطنية في المشاريع الكبرى الخاصة بقطاع السكن.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما، علاوة على ما سبق إفادتكم به من خلال الرد على نفس الانشغال والموضح في المرجع أعلاه، بأنه لا يخفى عليكم بأن عملية منح العقود تخضع لقانون الصفقات العمومية، وذلك بالإعلان عن مناقصات وطنية وفق دفاتر شروط، والتي تنص على وجوب إعطاء الأفضلية والأولوية للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، وذلك طبقا للمادة 83 من المرسوم الرئاسي رقم 15 – 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والذي يمنح هامش الأفضلية بنسبة 25 ٪ للمنتجات ذات المنشأ الجزائري و/ أو للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون فيما يخص جميع أنواع الصفقات، هذا من جهة.

من جهة أخرى، وزيادة على الأرقام المقدمة في ردي السابق، فإنه يتضح جليا بالنسبة لسنتي 2023 – 2024 بأن الشركات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري تحصلت على نسبة 18 ٪ من مجموع السكنات موضوع إعلانات عن مناقصات وطنية، أي ما يعادل 27.668 سكناً من ضمن 155.143 سكناً موكل إنجازه لمختلف مقاولات الإنجاز خلال السنتين المذكورتين أعلاه.

وبالتالي، فإن هيمنة الشركات الأجنبية على المشاريع الكبرى بالنسبة للقطاع، لا أساس لها بتاتا، وتبقى شركاتنا الوطنية تحظى بالأفضلية والأولوية في إنجاز مختلف البرامج السكنية، لاسيما تلك التي أثبتت كفاءتها، وهي الخطوة التي لن يحيد عنها القطاع في إنجاز برنامجه الكبير، ولن يزيغ مطلقا عن توجيهات السيد رئيس الجمهورية.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 9 أفريل 2025

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

12 – السيد بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

لا شك أن مادة العلوم الإسلامية عصب حياة المسلم، ولها تأثير كبير وعميق في تقويم سلوكيات التلميذ ونشأته نشأة صالحة في ظل ما يفرضه الواقع من تحديات خطيرة

ومتعددة ومختلفة، وجب التعامل معها بحذر وحكمة شديدين ووصف العلاج قبل أن يصل إلى حالة الميؤوس منه، وفي مقدمتها المخدرات والانحرافات والتطرف.

لا يزال قطاع العلوم الإسلامية مهمشا وفي غبن كبير حيث لا مسابقات توظيف، بل وتسند المادة الأساتذة اللغة العربية في الطور المتوسط وفي الثانوي لأساتذة الفلسفة لتكملة نصاب الحجم الساعي؛ لا شك أن أستاذ العلوم الإسلامية تشبع بمبادئ الإسلام السمحة وشرب من منبع فقه الدعوة القائمة على الحكمة والموعظة الحسنة وحصل على تكوين علمي معتدل ومستقيم، بعيدا عن لغة التشدد ومنطق التطرف، كما أنه يعد حلقة أساسية في الحفاظ على المرجعية الدينية التي تتبناها الدولة الجزائرية وتسعى للدفاع عنها، ومنه – السيد الوزير المحترم – حتى يتحقق ما سبق، نرجو منكم التدخل العاجل لتلبية المطالب التالية:

– إعادة تجسيد شعبة مستقلة للعلوم الإسلامية في الطور الثانوي.

– إسناد تدريس مادة التربية الإسلامية في الطور المتوسط لأساتذة مختصين في العلوم الإسلامية فهم أولى بتدريس تخصصهم من غيرهم.

– ضرورة فتح مسابقات توظيف مستعجلة لسد الفراغ والنقص في أساتذة مادة العلوم الإسلامية في الطورين المتوسط والثانوي مع رفع معامل مادة العلوم الإسلامية، وزيادة حجمها الساعي في كل الشعب والأطوار.

– تعديل بعض المقررات من خلال إدراج بعض الدروس المهمة كالفقه والسيرة النبوية وغيرها.

سؤالي هو:

ماهي الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل أن تلقى المطالب المشروعة آذانا صاغية لإنصاف خريجي هذا التخصص ورفع الغبن عنهم، ورد الاعتبار لهذه المادة المهمة حتى تساهم في الدفاع عن الهوية الوطنية الجزائرية، والحفاظ على المرجعية الدينية التي تعد الحجر الأساس لتماسك المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 3 فيفري 2025

بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي المحول إلينا، بطرح تساؤل حول الإجراءات المزمع اتخاذها بخصوص مطالب خريجي العلوم الإسلامية، ورد الاعتبار لهذه المادة المهمة حتى تساهم في الدفاع عن الهوية الوطنية الجزائرية والحفاظ على المرجعية الدينية التي تعد الحجر الأساس في تماسك المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية.

بهذا الصدد، وإذ أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا التربية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات الآتية:

إن مادة العلوم الإسلامية في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي مهيكلة في المجالات الآتية: العقيدة والفقه والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والسيرة النبوية، وكل هذه المجالات ترتكز على منظومة القيم الإسلامية، التي من شأنها أن تكون الموجه لسلوك المتعلم، خاصة وهو في مرحلة المراهقة، والهدف من تدريس هذه المادة هو تمكين المتعلم من العمل بتوجيهات القرآن والسنة، وأداء العبادات أداء صحيحاً، وفهم الإسلام والتخلق بأخلاقه، والتفتح على الغير وإجادة الحوار معه، وممارسة السلوك السليم، وغير ذلك من الأمور التي تهدف إلى تكوين المواطن تكوينا يجعله معتزا بهويته الإسلامية وفخورا بانتمائه الوطني، ويساهم بذلك في تنمية المجتمع وتطوره.

ويأتي تدريس مادة العلوم الإسلامية في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي استجابة لمتطلبات مرحلة حساسة من مراحل نمو التلميذ، حيث إنها تتيح له الفرصة لوضع سلوكاته على المحك بخطاب عقلي وعاطفي متزن وبسلوك سوي، كما توجهه إلى الاعتدال والوسطية في كل شيء، معتمدة في ذلك على أسلوب الإقناع والحجة البيّنة.

وعلى هذا الأساس، فإن وزارة التربية الوطنية قد سبق لها في القرار الصادر سنة 2016، أن أسندت تدريس هذه المادة لأستاذ اللغة العربية في مرحلة التعليم المتوسط، غير أنها تعكف الآن على مراجعة هذا القرار لإدخال التعديلات اللازمة عليه بما يضمن جودة التعليم، وعلى رأسها إسناد كل مادة لأستاذ متخصص.

أما بخصوص رفع معامل مادة العلوم الإسلامية

وزيادة حجمها الساعي في كل الشعب، فالحجم الساعي المخصص لها كاف لإرساء التعلمات المقررة في برامج المادة وفي تنمية الكفاءات المستهدفة لها.

من جانب آخر، فإن هذه المادة تساهم بشكل كبير في تحقيق الملمح الشامل للمتعلم، في المجال المعرفي من حيث تنمية الرصيد اللغوي من خلال النصوص الشرعية، وتنمية المعارف المتعلقة بالقيم الأخلاقية وممارسة الشعائر الدينية، وفي مجال التأصيل الوطني والتفتح على العالم، من حيث ترسيخ الشعور بالانتماء الحضاري الوطني والاعتزاز بالإسلام، وتنمية القيم الإسلامية في مختلف المعاملات اليومية.

لذلك، فإن هذه المادة تحظى بمكانة خاصة وأساسية في المنظومة التربوية الوطنية، حيث خصص لها اختبار في شهادة التعليم المتوسط واختبار في شهادة البكالوريا.

فضلا عن ذلك، فإن حاملي شهادة البكالوريا في مختلف الشعب المفتوحة في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي بإمكانهم التسجيل في المؤسسات التكوينية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تخصص علوم شرعية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 أفريل 2025

محمد صغير سعداوي
وزير التربية الوطنية

13 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الري

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نلفت انتباهكم إلى حاجة بلدية خليل بولاية برج بوعريريج إلى محطة تصفية المياه، إذ إن كميات كبيرة من المياه بوادي بسباسة تضيع سدى دون أي استغلال، مع العلم أن المنطقة فلاحية بامتياز، مما سيسهم في توفير مياه السقي وزيادة المحاصيل الزراعية.

السؤال المطروح: هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب الملح بعين الاعتبار ؟

في انتظار ردكم تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 فيفري 2025

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إلى السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛

قبل كل شيء، أود أن أعبر لكم عن فائق عبارات شكري و عرفاني على السؤال القيم الذي تفضلتم بطرحه علينا، والذي تطرقتم فيه الى حاجة بلدية خليل بولاية برج بوعريريج إلى إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة، و ذلك للتكفل بجانب التطهير بالمنطقة، وكذا إعادة استعمال مياهها المصفاة في السقي الفلاحي بالمنطقة، وفي هذا الصدد، أود أن أعلمكم بأن حاجة بلدية خليل لمحطة لتصفية المياه المستعملة قد أخذها القطاع بعين الاعتبار، بحيث تم إنجاز دراسة تخص محطة التصفية، محل الانشغال، و التي أفضت إلى ضرورة إنجاز نظام لتصفية المياه المستعملة بهذه البلدية.

و بغية تجسيد هذه المحطة، أعلمكم بأن القطاع قد قام باقتراح إنجازها ضمن قوانين المالية المتعاقبة، منذ سنة 2020، و لكن، للأسف، لم تحظ بالموافقة، مع العلم بأنه تم اقتراح تسجيل محطات تصفية أخرى للإنجاز على غرار محطة خليل، وهي محطات المنصورة والمهير، ولكن هذه المحطات لم تحظ بالموافقة هي الأخرى، كما تجدر الإشارة إلى أن مديرية الري بالولاية تقدمت باقتراح تسجيل عملية إنجاز محطة تصفية للمياه المستعملة ببلدية خليل ضمن قانون المالية لسنة 2026، بمبلغ يفوق 02 مليار دينار جزائري.

أما فيما يخص إعادة استعمال مياه هذه المحطة في السقي الفلاحي، فأعلمكم بأن القطاع، أطلق برنامجا هاما في هذا الشأن، يهدف إلى تعميم خيار إعادة استعمال المياه

المستعملة المصفاة في السقي الفلاحي ورفع نسبة الاعتماد على هذا المصدر المهم، والقطاع ماض في تجسيد هذا المسعى، وإن توفرت كل الشروط التقنية في هذه المحطة المستقبلية، فور إنجازها سيعاد استعمال مياهها ، وهو الشأن لكل أنظمة التطهير التي ستنجز مستقبلا بولاية برج بوعريريج.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردت أن أفيدكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ولكم مني فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 14 ماي 2025

طه دربال
وزير الري

14 – السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي التالي نصه:

تشهد حقول ومزارع فلاحي المناطق المتاخمة للجهة الحدودية الغربية، لاسيما التابعة لكل من دائرة مرسى بن مهيدي ودائرة باب العسة، أيضا بالنسبة للمناطق المتاخمة لسد سكاك والمناطق التابعة لاختصاص دائرة بن سكران وواد سكاك بلدية عمير ودائرة شتوان ظاهرة إتلاف المحاصيل من طرف الخنازير البرية التي تكاثرت بقوة في هذه المدة، مما عاد بالسلب وخسارة كبيرة على منتجات الفلاحين من خضر وفواكه، وعلى الرغم من الشكاوى المتعددة لفلاحي المنطقة أمام السلطات المحلية إلا أن الإشكال لم يجد طريقا للحل.

سؤالي هو:

على أمل إيجاد حل قريب في العاجل القريب، ماهي التدابير والإجراءات العملية التي سوف تقومون بها – سيدي الوزير المحترم – للقضاء نهائيا على هذه الظاهرة، لما لها من تأثيرات سلبية على المحاصيل وأيضا على البيئة وسلامة المواطنين ؟

تفضلوا بقبول عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 مارس 2025

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

ردا ا على سؤالكم الكتابي المتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل القطاع للحد من ظاهرة إتلاف المحاصيل الفلاحية من قبل الخنازير البرية، يشرفني أن أوفيكم بالتوضيحات التالية:

لقد نظمت أحكام المادة 51 من القانون رقم 04–07 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004 المتعلق بالصيد، من خلال تصنيف الثروة الحيوانية والثروة الصيدية، لا سيما الخنازير البرية، التي تعد من بين الأصناف سريعة التكاثر، والتي قد يتسبب تكاثرها خللا بيولوجيا أو إيكولوجيا أو اقتصاديا، وفي هذا الشأن تم السماح بتنظيم حوشات الصيد الإدارية، وذلك طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 – 248 المؤرخ في 9 يوليو سنة 2006 ، الذي يحدد كيفيات تنظيم حوشات الصيد الإدارية، كوسيلة لضبط أعداد الحيوانات البرية المصنفة "سريعة التكاثر"، وفي هذا الصدد، تبادر الإدارة المكلفة بالصيد بإجراء حوشات الصيد الإدارية، لاسيما بناءً على طلب من المتضررين من الخسائر التي سببتها الحيوانات سريعة التكاثر، بعد استشارة مديرية الفلاحة ومصالح الأمن المختصة إقليميا وبالتشاور مع فيدرالية الصيادين للولاية المعنية.

وبناء على ذلك يقوم السيد الوالي بمنح رخصة تنظيم حوشات الصيد الإدارية بموجب قرار، كما يقوم ممثل الإدارة المكلفة بالصيد المختصة إقليميا بمراقبة حوشات الصيد الإدارية والسهر على احترام شروط تنفيذها.

ويجدر التنويه، إلى أن خروج الحيوانات من مناطق عيشها الطبيعي راجع بصفة كبيرة إلى التراكم العشوائي للقمامات وانتشارها، مما يساهم في تنقلها إلى الحقول والمزارع وبذلك تسبب في الأضرار والخسائر للمحاصيل الزراعية.

وفيما يخص الفلاحين المتضررين بولاية تلمسان،

فلقد تم تنظيم حوشات الصيد الإدارية بموجب القرار الولائي رقم 7016 المؤرخ في 09 ديسمبر 2024 وذلك ابتداء من 14 ديسمبر 2024 إلى غاية 01 فيفري 2025، والتي شملت عدة بلديات من ولاية تلمسان، التي أشرفت على تنظيمها ومراقبتها محافظة الغابات لولاية تلمسان.

تقبلوا، عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 ماي 2025

يوسف شرفة
وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

15 – السيد مبروك دريدي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير المحترم ، تحية طيبة وبعد؛

يمثل الطريق السيار شرق غرب بنية تحتية غاية في الأهمية، وهو يحقق وظيفيا نقلة نوعية في الحركة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريات والجزائريين رغم ما بقي منه من أشغال ولواحق واستكمال.

في هذا السياق نرفع إليكم انشغالا بالغ الأهمية والضرورة، وهو تحيين خارطة المداخل والمخارج بحسب الحاجة؛ وفي هذا فإن ولاية سطيف بحاجة ماسة وأكيدة إلى إضافة مدخل المدينة العلمة، التي هي قطب اقتصادي وتجاري رائد ومشهود بكثافة مرورية كبيرة، لاسيما مع الرابط العلمة – جن جن وهو ما بات يخلق حالة اختناق مستعصية .

بناء على هذا يطيب لنا – السيد الوزير الموقر – طرح السؤال الكتابي الآتي نصه:

متى يحل هذا المشكل، ويتم استحداث مدخل إضافي لمدينة العلمة إلى الطريق السيار ؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 5 ماي 2025

مبروك دريدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد العضو المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم – السيد العضو مشكورين – بطرح سؤال كتابي يتعلق بمشكل الازدحام المروري واستحداث مدخل إضافي لمدينة العلمة إلى الطريق السيار شرق – غرب.

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات التالية:

تعتبر مدينة العلمة من أهم بلديات ولاية سطيف من حيث الكثافة السكانية، كما تعرف بطابعها التجاري وتوسعها العمراني، مما خلق كثافة مرورية كبيرة.

إن استحداث مدخل إضافي لمدينة العلمة إلى الطريق السيار شرق – غرب، لا يمكن تجسيده عبر إنجاز محول جديد، لأن مواقع المحولات والمنافذ تم تحديده مسبقا في دراسة شاملة أخذت بعين الاعتبار المسافة بين المحولات وكثافة حركة المرور وذلك وفق معايير دولية، وبالتنسيق مع السلطات المحلية.

ووفقا لهذه الدراسة، تم إنجاز أربعة محولات بإقليم ولاية سطيف، على التوالي: محول العلمة، محول الحاسي محول عين الصفيحة ومحول عين أرنات، وتعد هذه المحولات كافية وتفي بكل الشروط والمعايير المطلوبة للطرق السيارة.

كما تجدر الإشارة، أنه في إطار إنجاز منفذ الطريق السيار الذي يربط ميناء جن – جن بالطريق السيار شرق – غرب على مستوى المحول الحالي للعلمة، سيعرف هذا الأخير تغييرات في تصميم وإنجاز المنافذ الخاصة به، وذلك من أجل خلق سيولة أكثر لحركة المرور في هذه المنطقة.

أما بخصوص معالجة إشكالية الكثافة المرورية التي تعرفها مدينة العلمة، نشير أن مصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف قامت بإنجاز دراسة تقنية تتعلق بازدواجية الطريق الإجتنابي الجنوبي لمدينة العلمة على

مسافة 10 كلم، والذي يتضمن أيضا إنجاز محول على مستوى الطريق رقم 05، محوري دوران على مستوى كل من الطريق الوطني رقم 05 والطريق الولائي رقم 171، بالإضافة إلى ازدواجية منشأة فنية على مستوى التقاطع مع الطريق الوطني رقم 77.

وعليه، سيتم بالتنسيق مع السلطات الولائية اقتراح تسجيل عملية إنجاز هذا المشروع حسب الأولويات في إطار مشاريع قوانين المالية المقبلة.

كما قامت مصالح بلدية العلمة من الانتهاء من الدراسات التقنية المتعلقة بإنجاز ازدواجية وتحديث الشطر المتبقي من الطريق الإجتنابي الشمالي لمدينة العلمة على مسافة 07 كلم، حيث سيتم برمجة أشغال الإنجاز فور توفر الغلاف المالي اللازم.

آمل أنكم قد وجدتم في ردنا هذا، إجابة وافية على انشغالكم.

وتفضلوا، السيد العضو المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 جوان 2025

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية
والمنشآت القاعدية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 محرّم 1447
الموافق 29 جوان 2025

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — **ISSN** 1112-2587